تَكرار الاسم بلفظه
أغراضه وآثاره مع دراسة نحوية مفصلة

د. حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب
بجامعة الجوف

تَكرار الاسم بلفظه أغراضه وآثاره مع دراسة نحوية مفصلة

د. حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الجوف
hnbatwa@ju.edu.sa

تاريخ تقديم البحث: ١٠/ ١١/ ١٤٤٦ هـ تاريخ قبول البحث: ١/ ١/ ١٤٤٧ هـ

ملخص الدراسة:

يذكر البحث مواضع تَكرار الاسم بلفظه، ويبين أغراضه وآثاره، مع دراسة نحوية لهذه المواضـــع، وبيان أقوال النحاة فيها، ويناقش بعض هذه الأقوال، وينبه على ما كان من التَّكرار قبيحًا، أو واجبًا، أو ممنوعًا، ويبيّن الخلاف فيه -إن وُجِد-، ثم يخرج بنتائج منها أن التَّكرار يسوّغ ما لا يسوّغه الإفراد، وأنه يوجب إضمار العامل في مواضع، وأن بعض الألفاظ لم تُستعمل إلا مكررة، وغير ذلك من النتائج، ويوصـــي البحث بدراســـة التَّكرار في الأفعال، ففيه مسائل جديرة بالبحث.

الكلمات المفتاحية: تَكرار- الاسم- بلفظه- أغراض- آثار

Repetition of the Noun in Its Exact Form Its Purposes and Effects with a Detailed Grammatical Study

Dr. HASSAN IBN NOOR IBN ABDULQADER BATWA
Associate Professor of Grammar and Morphology in the Department of Arabic Language, College of Arts, Jouf University

Abstract:

The research addresses instances of the repetition of the noun in its wording, clarifies its purposes and effects, and includes a grammatical study of such cases. It also presents various views of grammarians, discusses them, and evaluates whether the repetition is considered offensive, necessary, or acceptable. It also highlights points of disagreement and agreement among scholars. The study concludes that repetition permits what singular usage does not. In addition, it necessitates the omission of the governing word (‘āmil) in certain contexts, and that some words occur only when repeated, as their standard usage requires repetition. It also recommends further research into verb repetition, as it presents new linguistic issues worth exploring.

Keywords: Repetition, Noun, Exact Form, Purposes, Effec

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن كلام العرب اشتمل على طرائق كثيرة، وأساليب مختلفة، ومن طرائقهم أنهم يكررون الأسماء في بعض المواضع، فرأى الباحث أن يقف عند هذه المواضع، وأن يدرسها دراسة علمية.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث في أن مواضع التَّكرار عند العرب قد تتشابه في ظاهر صورتها؛ لكنّ للعرب من ذلك أغراضًا ومقاصدَ مختلفة، فنحو قولك: السيرَ السيرَ، وسعدٌ السيرَ السيرَ، ليسا من قبيلٍ واحد، مع أن اللفظ المكرر فيهما واحد، وكذلك التَّكرار في: "سعدٌ جاري بيتَ بيتَ" يفارق ما تقدم، وهو يشبه في موضوعه التَّكرار في قولك: وقع الشيء بين بين؛ لكن قد يكون بينهما – أيضًا– فروق، وقد يكون موضوع التَّكرار واحدًا، نحو: لسعد علي كذا وكذا درهمًا، وفعلتُ كيت وكيت، فكلاهما من قبيل الكناية؛ لكن يظهر أنَّ بينهما فروقًا في الاستعمال، فلذلك ينبغي دراسة هذه المواضع وغيرها مما وقع فيه التَّكرار لمعرفة ما قد يترتب على هذه الصور من أغراض وآثار ومسائل نحوية.

أهداف البحث:

١– ذكرُ مواضع التَّكرار في كلام العرب، والنص على صوره القبيحة – إن وجدت –.

٢– بيان أغراض التَّكرار وآثاره.

٣– عرض أقوال النحاة ومناقشاتهم في مسائل التَّكرار.

٤- بيان الراجح من الأقوال، والرد على المرجوح متى كان ذلك ممكنًا.

أسئلة البحث:

١- ما المواضع التي وقع فيها التَّكرار في كلام العرب؟

٢- ما أغراض التَّكرار وآثاره؟

٣- هل أغراض التَّكرار وآثاره واحدة في جميع صوره وموضوعاته أم أنها تختلف؟

٤- هل كل صور التَّكرار حسنة؟ أم أن بعضها قبيح؟

٦- هل اختلف النحاة في قياس بعض صور التَّكرار؟ وهل اختلفوا في إيجاب بعض الصور أو منعها؟

منهج البحث:

منهج البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، واقتصر البحث على دراسة تَكرار الأسماء، فلم يدرس تَكرار الأفعال ولا الحروف، واقتصر في دراسة الأسماء على ما تكرر فيه الاسم بلفظه، فلم يدرس البحث نحو: "أنت بالمجد حقيق قمن"[(١)]؛ لأنَّ الذي تكرَّر - هنا - المعنى لا اللفظ عينه، ولذلك كان عنوان البحث: "تَكرار الاسم بلفظه"، فأخرج العنوانُ كلَّ ما نبهتُ هنا على خروجه.

(١) تجد نحو هذا المثال في كتب النحاة، انظر: "شرح الكافية الشافية" لابن مالك ١١٨٤/٣.

الدراسات السابقة:

وجدتُ بعض الدراسات التي درست التَّكرار؛ لكنها سلكت طريقًا غير التي سلكتُها، ومن هذه الدراسات:

- "تكرار الأدوات النحوية وأثره على الوظيفة والمعنى" للباحثة سميرة عمور، وهو بحث منشور بالمجلة العربية مداد، المجلد الرابع، العدد ٨، يناير ٢٠٢٠م، وهذا البحث اقتصر على تَكرار الحروف، مثل (إلا)، و(لا) النافية للجنس، و(ما) العاملة عمل (ليس)، وغيرها، فلا التقاء بين بحثينا؛ لأني درستُ تَكرار الأسماء وحدها.

- "تَكرار (بين) مع الضمير والظاهر" للباحث عبدالرحمن الخضيري، وهو بحث منشور بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٩، المحرم، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، والباحث درس تَكرار (بين) بالواو، وزدتُ عليه بأن درستُ تَكرارها بغير واو، واستفدتُ من بحثه في التَّكرار بالواو، وذكرتُ أدلته وزدتُ عليها دليلًا، وسائر بحثي يفارق بحثه؛ لأني درست مسائل أخرَ في التَّكرار غير تَكرار (بين).

خطة البحث:

المقدمة: فيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسئلته، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: ذُكِرَ فيه شيء من الكلام الصرفي عن لفظ التَّكرار.

المبحث الأول- تَكرار (أيّ).

المبحث الثاني– تَكرار الاسم الظاهر في موضع الضمير.

المبحث الثالث– التَّكرار في باب التحذير والإغراء.

المبحث الرابع– تَكرار المصدر بعد مبتدأ هو اسمُ عينٍ.

المبحث الخامس– تَكرار الاسم في التوكيد اللفظي وفي نحو: قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا.

المبحث السادس– تَكرار (بَيْنَ) وبابه.

المبحث السابع– تَكرار الكنايات.

المبحث الثامن– تَكرار أسماء الأفعال والأصوات.

الخاتمة: ذُكر فيها أهم نتائج البحث.

التمهيد

التَّكرار مصدر الفعل (كرَّرَ)، ومن مصادره -أيضًا- التكرير [١]، والتَّكرار يُضبط بفتح التاء؛ لأنَّ التفعال إذا كان مصدرًا فالصواب فيه فتح التاء، ومنه: التَّذكار، ولم يجئ منه بكسر الفاء إلا لفظان، هما التِّبيان والتِّلقاء [٢]، وفي الصحاح عن أبي عمرو أن التِّفعال بالكسر اسم، وبالفتح مصدر [٣].

المبحث الأول- تَكرار (أيّ):

لِـ(أيّ) خمسة استعمالات، فهي تكون استفهامية، وشرطية، وموصولة، وصفة للنكرة، وحالاً من المعرفة [٤]، وذلك نحو: أيّ الأصحاب كلمتَ؟ وأيًّا تهجُرْ أهجُرْ، ويعجبني أيّهم شاعر، ومررتُ بطبيب أيٍّ طبيب، ومررتُ بسعدٍ أيٍّ فتى [٥].

وتُستعمل مفردة ومضافة [٦] كما مُثّل؛ لكن لا يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة؛ لأنَّها لتبعيض الذي أضيفتْ إليه [٧]، والمفردُ المعرفة لا يتبعض [٨]؛ فلذا لم يجز: "أيُّ الرجل سافر؟"، ولا "أيَّ الرجل تهجُرْ أهجُرْ"، وما كان نحوه؛ لكن يجوز إضافتها إلى المفرد النكرة، فتقول: "أيُّ رجل سافر؟"، و"أيَّ رجل

---

(١) انظر: "الصحاح" مادة (كرر) ٨٠٥/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق مادة (بين) ٢٠٨٣/٥.

(٣) انظر: مادة (كرر) ٨٠٥/٢.

(٤) انظر: "شرح الكتاب للرماني" ١٦٠٣/٤.

(٥) انظر: "شرح الكافية الشافية" ٢٨٦/١.

(٦) انظر: "الكتاب" ٣٩٨/٢.

(٧) انظر: "المقتضب" ٢٩٣/٢، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٦٤/٣.

(٨) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٤٠/٣.

تهجُرْ أهجُرْ"؛ لأنَّ لفظ (أيّ) مع النكرة بمنزلة (كل)[1]، فهي حينئذٍ تفيد معنى العموم[2] فيصح فيها التبعيض.

وتضاف - أيضًا- إلى اثنين فصاعدًا معرفةً كان المضاف إليه أو نكرة[3]، أما الواحد المعرفة فلا، على ما تقدم، ويستثنى من ذلك أنْ تكون استفهامية، فيجوز إضافتها إليه إن كان المفرد المعرفة صالحًا لِأَنْ يدل على كثير، نحو: أيُّ سعدٍ أحسنُ[4]؟ ومعناه: أي أجزائه أحسن؟ فيُقال في الجواب: عينه، أو أنفه، ونحو ذلك. وكذا إن كان مراد السائل من السؤال السابق التعيين صحّت الإضافة، ويقال حينئذٍ في الجواب: سعد التميمي، وذلك إذا وُجِد غيرُ رجل يشركه في الاسم[5]، فيقال التميمي مثلًا؛ ليتعيّن المراد.

ويجوز إضافة (أيّ) للمفرد المعرفة - أيضًا - إذا كان المضاف إليه جنسًا من نحو: أيُّ الدينار دينارك؟ لأنَّ الدينارَ جنسٌ يدل على جمع[6]، وكذلك إذا تكررتْ (أيّ) جاز إضافتها للمفرد المعرفة، قال العباسُ بنُ مرداسٍ:

فأيِّي ما وأيُّكَ كان شرًّا:: فسِيقَ إلى المَقامَةِ لا يَراها[7]

---

(1) انظر: "التسهيل" ٣٧، و"شرحه لابن مالك" ٢٢١/١.

(2) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٤٠/٣، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٥٢/٢.

(3) انظر: "المفصل" ١١٨، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٤٩/٢ وما بعده.

(4) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٥١/٢.

(5) انظر: المرجع السابق.

(6) انظر: "التذييل والتكميل" ١٤٦/٣، و"الارتشاف" ١٠٣٩/٢.

(7) "ديوانه" ١٦٣، والبيت له في: "الكتاب" ٤٠٢/٢، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٦٤/٣، و"المفصل" ١١٨، والرواية في الأخيرين (فقيدَ) مكان (فسيقَ)، والمقامة: الجماعة من الناس، وقوله: "فسيق إلى المقامة لا يراها"، أي يدعو

وسأل سيبويه الخليل عن نحو: "أبي وأيك كان شرًّا فأخزاه الله" فقال: المراد أيُّنا كان شرًّا، إلا أنهما لم يتشاركا (أيّ)، بل أخلصها، وذلك بإفرادها لكل واحد منهما دون تشارك [١]، والتشارك أنْ يقول: أيّنا [٢]، وهو مثل: أخزى الله الكذاب مني ومنك، والمراد منّا، ومِثل هو بيني وبينك، أي بيننا[٣].

ولهذا التَّكرار أغراض، منها:

التعريض: وذلك في نحو: "أبي وأيك كان شرًّا فأخزاه الله"، فمراده أنْ يقول: إنك شر؛ لكنَّه لم يُصرّح، وإنَّما عرَّض بذلك[٤]، ودعا عليه بلفظٍ أحسنَ من التصريح[٥]، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤].

المبالغة: فالتفصيل في المثال السابق الجائي من طريق تَكرار (أيّ) يفيد – أيضًا– التبرؤ في المعنى مبالغةً [٦].

على من كان شرًّا منهما بالعمى فيُقاد للناس ويُساق لهم لكونه لا يبصر. انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٥١/٢، و"الخزانة" ٣٦٧/٤– ٣٦٨. وفي هذا الموضع الأخير من الخزانة تنبيه على أن (المقامة) تضبط بفتح الميم وضمها ومعناها المجلس.

(١) انظر: "الكتاب" ٤٠٢/٢.

(٢) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ١٦٨/٣.

(٣) انظر: "الكتاب" ٤٠٢/٢.

(٤) انظر: "اللسان" مادة (أيا) ٥٦/١٤,

(٥) انظر: "التهذيب" مادة (أي) ٤٧١/١٥.

(٦) انظر: "شرح الكتاب للرماني" ١٦٠٨/٤، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٥١/٢.

التوكيد: فإفراد (أيّ) لكلٍ من الاسمين يراد به التوكيد – أيضًا– [١]

التنصـــيص على المراد: قال الرضـــي: إنَّهم حين قالوا: "أبي وأيك..." أرادوا التنصـــيص على كون المراد المتكلم والمخاطب؛ لأنَّ مثل هذا المراد لا يُفهم من (أيّنا)؛ فلذا صـرَّحوا بالضـميرين، ووجب تَكرار (أيّ)؛ حفاظًا على اللفظ لا على المعنى [٢].

أثر تَكرار (أيّ):

تَكرار (أيّ) له أثرٌ نحويٌّ، وهو أنَّه يجيز إضـــافتها للمفرد المعرفة، وذلك ممتنعٌ في الأصـل؛ لأنَّ بينَ عموم (أيّ) وخصـوص المعرفة تضـادًّا [٣]، والمفرد المعرفة لا يتبعض –كما تقدم– وإنَّما يكون ذلك في الاثنين فصـاعدًا، غير أنَّ التَّكرار في نحو: "أبي وأيك الكاذب" كان بالواو، والواو تجمع بين الشـــيئين، وكذا بين أزيد من شـــيئين دون دلالةٍ على الترتيب، فلمَّا كان دلالتها على الجمع دون الترتيب كان التَّكرار هنا بمنزلة التثنية والجمع[٤]؛ ولذا لا يجوز أنْ يكون تَكرار (أيّ) إلا بالواو دون غيرها من حروف العطف[٥].

و(أيّ) عند الشـــاطبي في نحو: (أبي وأيك...) لا تكون مضـــافةً للمفرد المعرفة إلَّا من جهة اللفظ، أما حقيقة المعنى فهو جمع؛ لأنَّ المراد (أيّنا) [٦].

---

(١) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٥١/٢.

(٢) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: "شرح ابن الناظم" ٢٨٣.

(٤) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٥١/٢، و"شرح الكافية الشافية" ٢/ ٩٥٧– ٩٥٨، و"المقاصد الشافية" ١١٢/٤.

(٥) انظر: "المقاصد الشافية" ٤/ ١١١– ١١٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ١١٠/٤.

واختلف النحاةُ في قياس هذا الموضع، فذكر الفارسيُّ [١] والرَّضيُّ [٢] أنَّ مثل هذا التَّكرار لم يُسمعْ إلَّا في الشعر. وظاهرُ عبارة ابنِ مالكٍ أنَّه مقيسٌ؛ لأنَّه قال في الألفية:

ولا تُضِفْ لمُفردٍ مُعَرَّفِ ::: أيًّا وإنْ كرَّرْتَها فأضِفِ[٣]

فلم يكلِ التَّكرار للعرب؛ بل أجاز للمخاطَب أنْ يفعل ذلك [٤]، وكذا يُفهم من عبارته في التسهيل -كما قال الشاطبي [٥]- أنَّه يقيس المسألة؛ لأنَّه ذكر في التسهيل أنَّ لفظ (أيّ) يُضاف للمفرد المعرفة في مواضع، ومنها أنْ تتكرر (أيّ) عطفًا بالواو [٦].

ثم إذا قلنا بجواز القياس، فهل يُقاس على ما عُطِف على ضمير المتكلم وحده، نحو: "أبي وأيك أصدق" - وهذا العطف هو الذي جاء به السماع- أم أنَّه يصح القياس وإنْ كانتْ (أيّ) الأولى مضافةً إلى غير ضمير التكلم، نحو: "أيك وأبي أصدق"؟ وذكر الشاطبيُّ أنَّ ظاهر عبارة سيبويه يُفهم منها جواز القياس في الجميع؛ لأنَّهُ جعل "أبي وأيك كان شرًّا..." مثل: "بيني

(١) انظر: "المسائل الشيرازيات" ٤٥٤/٢، ونقله عنه الشاطبي -أيضًا- في "المقاصد الشافية" ١١٢/٤.

(٢) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٢٥٢/٢.

(٣) باب الإضافة ١١٩.

(٤) انظر: "المقاصد الشافية" ١١٢/٤.

(٥) انظر: المرجع السابق ١١٣/٤.

(٦) انظر: ٣٧.

وبينك"، ولا يُلتزم في هذا أنْ تكون (بين) الأولى مضـــافة للياء، بل يجوز – أيضًا –: بينك وبيني[1].

قلت: والظاهر أنَّه مقيس كما أشعر بذلك ظاهر عبارة سيبويه، فإنَّه قال: "وســألْتُه –رحمه الله– (أي الخليل) عن أبي وأيك..."[2] فلم ينســب هذه العبارة للعرب، فهي من الأمثلة الصناعية، لا من الشواهد المسموعة، والمثال الصناعي يدل على أنَّه يجوز لنا أنْ نصنع مثله قياسًا.

ويشبه تَكرارُ (أيّ) تَكرارَ (كِلَا) عند بعض العلماء، فيسوّغُ تَكرار (كلا) ما سوغه تَكرار (أيّ) من جواز الإضافة إلى المفرد المعرفة، والأصل أنَّهُ لا تجوز إضافة (كلا) إلى المفرد المعرفة[3]؛ بل لا تُضاف إلَّا إلى معرفةٍ مثنى، أو إلى ما أَفهم معنى المثنى بغيرِ عطفٍ، فلا يجوز نحو: كِلَا ســعد وخالد منطلقان[4]؛ لكن نقل أبو حيَّان[5] وابنُ هشام[6] عن ابن الأنباري جوازَ إضافة (كِلَا) إلى المفرد، بشــرط أَنْ تتكرر، وذلك نحو: كلاي وكلاك صــالحان، وكلا ســعد وكلاك حاضــران، وكلاي وكلا خالد منطلقان، وذكر أبو حيان[7] أنَّ ابنَ

(1) انظر: "المقاصد الشافية" ٤/١١٤.

(2) "الكتاب" ٢/٤٠٢.

(3) انظر: "المفصل" ١١٩، و"شرح التسهيل لابن مالك" ٣/٢٤٠- ٢٤١، و"شرح الكافية الشافية" ٢/٩٣٠- ٩٣١.

(4) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٣/٢٤٠- ٢٤١، و"شرح الكافية الشافية" ٢/٩٣٠- ٩٣١.

(5) انظر: "منهج السالك" ٣/١٨٦.

(6) انظر: "مغني اللبيب" ٣/١٢٨.

(7) انظر: "منهج السالك" ٣/١٨٦.

الأنباريّ أوردها على أنَّها من كلام العرب، وجعلها كـ (أيّ) في الشاهد المتقدم في هذه المسألة، وهو قوله: فأيّي ما وأيك...

المبحث الثاني– تَكرار الاسم الظاهر في موضع الضمير:

إذا احتيج إلى تَكرار الاسم فالأصل أنْ يُؤتى بضميره، فيُقال: بكرٌ زرتُه، وسعدٌ أكرمتُ أباه، فإنْ جئتَ بالاسم الظاهر مكان الضمير فقلتَ: بكرٌ زرتُ بكرًا، وسعدٌ أكرمتُ أبا سعدٍ، كان ضعيفًا، وممن ضعّفه: سيبويه [1]، وذكر السيرافي أنَّه ليس بالوجه [2].

وإنَّما كان الضميرُ أحسنَ فيما سبق؛ لأنَّه أخصرُ [3]وأخفُّ، وأبعدُ عن اللبس[4]، إذ لو قيل: سعيدٌ كافأتُ سعيدًا، لربما تُوهِّمَ أنَّ سعيدًا الثاني غيرُ الأول[5].

غير أنَّ هذا التَّكرارَ لا يكون ضعيفًا في كل حين؛ بل إنَّ فيه تفصيلًا، فهو على ضربين [6]، أحدهما: بعد تمام الكلام، وهو كثيرٌ في القرآن، وذلك كقوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [البقرة:٢٨٢] ولم يأتِ القرآن بالضمير، فلم يقل: ويعلمكم هو، وهو بكل شيء عليم.

---

(1) انظر: "الكتاب" ٦٢/١.

(2) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٣٣٥/١.

(3) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٧/٢.

(4) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٣٣٤/١.

(5) انظر: "الخزانة" ٣٧٩/١.

(6) انظر: "أمالي ابن الشجري" ١/ ٣٧٠- ٣٧١.

والآخر: قبل تمام الكلام، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة:١-٢]، وقوله تعالى:﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾:[القارعة:١-٢]، وكقول عَدِيّ بن زيد:

أرى الموتَ لا يسبقُ الموتَ شيءٌ::: نغّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا[١]

وتَكرار الاسم الظاهر في الضرب الأول حسنٌ[٢]؛ لتمام الجملة الأولى، فتَكراره في جملتين لا يعد معيبًا، وصرّح بذلك النحاة؛ كالسيرافي[٣]، وحسَّنَ الأعلمُ تَكرار الاسم الظاهر إذا كان في جملتين، فتقول: سعدٌ شتمتُه وسعدٌ ضربتُه؛ لإمكان السكوت على الأولى واستئناف الأخرى بعد ذكر رجُلٍ غير سعد[٤]، وذكر أبو حيَّان أنَّ المعروف في كلام العرب إعادةُ المظهر لا المضمر عند اختلاف الجمل[٥]. أما التَّكرار في الضرب الثاني فيحسنُ في أحوالٍ ستبُيّن، ويضعف في غيرها.

والتَّكرار في ضربَيْهِ له أغراض؛ منها:

التفخيم والتعظيم: كقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة: ١-٢]، وذكر

---

(١) "ديوانه" ٦٥، وله في: "أمالي ابن الشجري" ٣٧٠/١، ٦/٢، و"الدر المصون" ٣٨١/١. ويُنسب كذلك لسوادة بن عدي، كما في: "الكتاب" طبعة بولاق ١/ ٣٠ (وهو في طبعة هارون ٦٣/١ لسواد بن عدي بدون التاء والظاهر أنه تصحيف، ولم أرجع في هذا البحث لطبعة بولاق إلا في هذا الموضع)، و"شرح الكتاب للسيرافي" ٣٣٥/١، ونسبه الأعلم لسوادة، قال: وقيل لأمية بن أبي الصلت. انظر: "تحصيل عين الذهب" ٨٦، وليس في ديوان أمية. وصححَ البغدادي في الخزانة ٣٨١/١ أن يكون البيت لعدي لا لابنه سوادة.

(٢) انظر: "الاقتضاب" ١٩٥/٣.

(٣) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٣٣٥/١.

(٤) انظر: "تحصيل عين الذهب" ٨٦.

(٥) انظر: "البحر المحيط" ٢٩٩/٣.

النحـاس أن النحويين الحـذاق يقولون: إن التَّكرار هنـا فـائـدتـه التعظيم[١]، وكـقـولـه تـعـالى: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾:[الحـاقـة:١-٢]، وقـولـه تـعـالى: ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾:[القارعة:١-٢]، وقال ابنُ الشَّـجري: الذي حسَّـن تَكرار الاسـم الظاهر – هنا – أنَّ تَكراره هو الأصـل[٢]. قلت: الذي حسَّـنه هو قصد التعظيم –كما مَرَّ– والاسمُ الظاهر – مع كونه أصلًا وكون الضمير فرعًا عنه [٣]– واقعٌ موقع المضمر هنا، فأصل هذا الموضع للضمير لا للاسم الظاهر؛ لتقدم الاسم الظاهر [٤].

وذكر ابنُ جني أنَّ التَّكرار في هـذا النحو يكون في مواضـع التفخيم والتعظيم [٥].

ومن التَّكرار للتعظيم شاهدُ عَدِيٍّ السابق، فإنَّه أعادَ ذكر الموت؛ لتفخيم شأنه وتعظيمه [٦].

وهذا التَّكرار يكون كثيرًا في الأعلام وأسماء الأجناس [٧].

---

(١) انظر: "إعراب القرآن" ٢١٦/٢.

(٢) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٦/٢.

(٣) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٣٠٨/١، و"اللباب" ١٢٧/١، و"التذييل والتكميل" ٣١١/١١.

(٤) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٣٣٤/١، و"الجليس الصالح" ٥٢١، و"التفسير البسيط" ١١٦/٥، و"أمالي ابن الحاجب" ١٥٢/١.

(٥) انظر: "الخصائص" ٥٤/٣.

(٦) انظر: "معاني القرآن وإعرابه" ٤٥٦/١، و"معاني القرآن للنحاس" ١/ ٣٨٤– ٣٨٥، و"إعراب القرآن" له، ٤٥٧/٤، ٥/ ٣٠٨– ٣٠٩، و"التبيان" ٩٨/١، ١٥٢/١.

(٧) انظر: "شرح ديوان الحماسة للمرزوقي" ٨٨، ٥٦٨، و"التبيان للعكبري" ٩٨/١.

التوكيد: ذكر الواحديُّ أنَّ العربَ تُظهِر الكنايةَ تأكيدًا [١]، وذكر أبو حيَّان [٢] والسَّمينُ [٣] نحوَ ذلك.

التأسيس: ويُراد به إفادة معنى جديد لم يكن موجودًا [٤]، ويقول العلماء: التأسيس خيرٌ من التوكيد؛ لأنَّ الحملَ على الإفادة التي في التأسيس خيرٌ من الحمل على الإعادة التي في التوكيد [٥].

والوجهان – أعني التأسيسَ والتوكيدَ – محتملان في تَكرار لفظ (أهل) في قوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا ﴾ [الكهف: ٧٧] فذكر أبو حيَّان[٦] والسَّمينُ[٧] أنَّ التَّكرار – هنا – قد يُراد به التوكيد، وقد يُراد به التأسيس، فيكون المعنى على التأسيس أنَّه – سبحانه – لمَّا قال: ﴿ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ﴾ فالمراد أنَّهما أتيا بعضَ أهلِ القرية؛ إذ لا يكون المأتيّ جميعهم على ما جرتْ به العادة، لكنَّ موسى والخضر – عليهما السلام– لمَّا أرادا الاستطعام استطعما أهل القرية جميعهم، فلو جيء بالضمير فقيل: استطعماهم لاحتمل أنْ يكون المراد استطعما بعض أهلها الذين أتوهم،

---

(١) انظر: "التفسير البسيط" ٢/٥٦٣.

(٢) انظر: "البحر المحيط" ٢/٢٨٨.

(٣) انظر: "الدر المصون" ٧/٥٣٢.

(٤) انظر: "الدر المصون" ١/٢٨٩.

(٥) انظر: "البحر المحيط" ٤/٨٣.

(٦) انظر: المرجع السابق ٧/٢٠٩.

(٧) انظر: "الدر المصون" ٧/ ٥٣٢– ٥٣٣.

فجيء بالاسم الظاهر؛ ليكون المراد استطعما أهل القرية جميعًا، كأنَّهما تتبعاهم واحدًا واحدًا.

دفع اللبس: وتقدَّم أنَّ إعادة الظاهر قد تكون مُلبسة؛ لكنَّ الضمير قد يُلبِس – أيضًا– في بعض المواضع؛ من ذلك ما ذكره الزَّجَّاجُ في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ ﴾ [يوسف: ٧٥]، فكرر اللفظ – وهو (جزاؤه) – ولم يأتِ بالضمير مكان التَّكرار، فلم يقل: فهو هو، أي: فهو الجزاء؛ لأنَّ (هو) الثاني قد يُلبِس، فيُتوهم أنَّه راجعٌ على غير الجزاء، فكان تَكرار الاسم الظاهر أحسن(١).

ومرَّ أنَّ الأعلمَ يُحسّنُ تَكرار الاسم الظاهر إذا كان في جملتين، ثم ذكرَ أنَّه لو أُتي بضميرِ الاسم الظاهر عوضًا عن تَكراره فقيل: سعدٌ شتمتُه وهو ضربتُه، لجاز توهّمُ عودِ الضمير على غير سعد، وفي إعادة الظاهر دفعٌ لذلك التوهم، فهو يحسّن تَكرار الظاهر في جملتين؛ لأنَّ له فائدةً وهو إزالة التوهم، ويستقبحه في الجملة الواحدة؛ لأنَّه لا توهُّمَ فيها؛ إذ لا يُمكنُ أنْ يعودَ الضميرُ على غير سعدٍ في قولك: سعدٌ ضربتهُ؛ لامتناع "سعدٌ ضربتُ بكرًا"(٢).

التهديد والتخويف: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾: [السجدة: ٢٠]، فذكر ابنُ الحاجب أنَّ الاستغناءَ عن الضمير بإعادة لفظ النار يناسب سياق التهديد

(١) انظر: "معاني القرآن وإعرابه" ٣/١٢١.

(٢) انظر: "تحصيل عين الذهب" ٨٦.

والتخويف الذي في الآية، فإظهارُ لفظ النار أنسبُ من ضميرها في هذا السياق [1].

التلذذ بذكر الاسم: ومن ذلك قولُ الحطيئة:

ألا حَبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ ::: وهندٌ أتى من دونها النّأْيُ والبُعدُ[2]

فكرَّر الاسم الظاهر وهو هند ولم يذكر ضميرها؛ لأنَّه يتلذذ بذكرها [3].

إقامة وزن الشعر: وذكر بعضُ النحاة [4]؛ كالأعلم أنَّ تَكرار الموت في شاهد عَدِيّ إنَّما كان اضطرارًا لإقامة الوزن، وذلك قبيحٌ عنده؛ لأنَّ التَّكرارَ كان في جملةٍ واحدة، فيغني بعضُه عن بعض [5]، وقبَّح البطليوسي -أيضًا- التَّكرارَ في بيت عَدِيّ، وقال: إنَّه لم يكدْ يقع إلَّا في الشعر [6].

غير أنَّ التَّكرارَ في بيت عَدِيّ لغرض تعظيم الموت -كما مَرَّ-، فليس تَكرارُه قبيحًا؛ لأنَّ تَكرار الظاهر فيه من التعظيم ما ليس في الاستغناء عنه بالضمير [7]، ونُقِلَ [8] عن المبرّد[9] أنَّه لا يجعلُ تَكرار الأجناس مكروهًا؛ إذ

---

(1) انظر: "أمالي ابن الحاجب" 1/ 152- 153.

(2) "ديوانه" 71، وله في: "معاني القرآن وإعرابه" 2/185، و"أمالي ابن الشجري" 2/233- 234، 3/253 (أنشد العجز فقط في الموضعين)، و"المقاصد الشافية" 1/637 (أنشد الصدر فقط ولم ينسبه)، 5/122 (أنشد العجز فقط مع نسبته للحطيئة).

(3) انظر: "المقاصد الشافية" 1/637.

(4) انظر: "الجليس الصالح" 521.

(5) انظر: "تحصيل عين الذهب" 86.

(6) انظر: "الاقتضاب" 3/ 195- 196.

(7) انظر: "أمالي ابن الحاجب" 1/ 152- 153.

(8) انظر: "النكت" 1/289.

(9) لم أهتدِ إلى موضعه في كتب المبرد.

لا يُتوهَّم فيها أنَّ الثاني خلافُ الأول كما يُتوهم ذلك في نحو: سعيد مررتُ بسعيد، والموت جنس، فلا يُكره تَكراره.

والتَّكرار – إذا كان في جملةٍ واحدة – يحسُنُ كذلك إذا اقترن بالثاني الاستفهامُ للتعظيم والتعجب[1]، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة:١-٢]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة:١-٢]، ويجوز الإضمار – أيضًا– لكنْ ذكر البطليوسي أنَّ البابَ في نحو هذا الإظهارُ، والإضمار جائزٌ كذلك[2].

ويُفهَم مما سبق أنَّ تَكرار الاسم الظاهر في جملةٍ واحدة لا يقبح مطلقًا، إنَّما في مواضع؛ كألا يقترن بالاستفهام المقصود منه التعظيم، أو كان لغير ما سبق من الأغراض ونحوها، فالتَّكرار القبيح نحو قولك: سعيد مررتُ بسعيد، والحسن نحو أن يكون لغرضٍ مما مرّ.

قلتُ: وقد يجب تَكرار الاسم الظاهر في بعض المواضع؛ وذلك حيثُ لا يجوز الضميرُ، ومن هذه المواضع قولك: "ليس سعدٌ كعمرٍو لكن يوشك أنْ يكون كعمرٍو"، فلا يجوز هنا أنْ يُؤتى بالضمير فيقال: لكن يوشك أنْ يكون كَهُ؛ بل لا بُدَّ من تَكرار الاسم الظاهر، وهو عمرو؛ لأنَّ الكافَ لا تجرُّ

(١) انظر: "الاقتضاب" ١٩٦/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٩٦/٣.

الضـــمير [١]، وكذلك بعض حروف الجر، وهي: حتى، ومذ [٢]، ومنذ، ورُبَّ، والواو، والتاء[٣].

أثر تَكرار الاسم الظاهر موضعَ الضمير:

تَكرار الاســم الظاهر إذا كان في جملة أخبِرَ بها عن المبتدأ أو عما أصــله المبتدأ أغنى عن الضـــمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ، فتَكرار (الحاقة) و(القارعة) أغنى عن ضميرهما، وكان الأصل: الحاقة ماهي؟ والقارعة ما هي؟ فلمّا ظهر الاسم أغنى عن الضمير، وكان الاسم رابطًا الجملةَ بالمبتدأ، فـــ(ما) مبتدأ، و(الحاقة) و(القارعة) خبر، والجملة خبر عن الاســـم الأول، وتَكرار المبتدأ بلفظه فيهما هو الرابط المغني عن الضمير [٤].

وكذلك بيت عَدِيّ، فإنَّ أصـــل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، وتَكرار الموت فيه أغنى عن الضمير، وصار تَكرار المبتدأ بلفظه هو الرابط [٥].

ومذهبُ الشـاطبي أنَّ تَكرار المبتدأ بلفظه ضـعيف، وأنَّ الأصـل أنْ يُؤتى بالضـمير لربط جملة الخبر بالمبتدأ، وأنَّ التَّكرار مقيدٌ، ولا يطّرد اطراد الضـمير، وأنَّ الظاهر يقبح في مواضـع فضـلاً عن تَكراره، ومقاصـد التَّكرار معدودة، ومقاصد عدمه كثيرة لا تنحصر، وشرط التَّكرار أنْ يُفهمَ أنَّ الثاني هو الأول؛ دفعًا للبس؛ فلذا رأى أنَّ الغالبَ اســتقباحُ التَّكرار، وأنَّه لا يحســن إلَّا في

---

(١) انظر: "الكتاب" ٣٨٣/٢ وما بعده.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: "شرح الكافية الشافية" ٧٨٩/٢ وما بعده.

(٤) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٦/٢، و"أمالي ابن الحاجب" ٢/ ٨٢٨- ٨٢٩.

(٥) انظر: "التبيان للعكبري" ١٥٢/١، و"البحر المحيط" ١٩٣/٢، و"الدر المصون" ٢٧٦/٢.

موضعين؛ أحدهما: في مواضع التهويل والتعظيم، والآخر : في باب "أما العبيد فذو عبيد"، على أنَّه لا يُسلَّم أنَّ الاسم المكرَّر – هنا – موضوعٌ موضع الضمير؛ لإمكانِ أنْ يكون المعنى: أما العبيد فأنا ذو عبيد فيهم أو منهم، أو يكون الاسم المكرر بعض الأول على معنى: أما العبيد فبعضهم لك[1].

قلت: ومعنى كلام الشاطبي أنَّ قولك: "أما العبيد فذو عبيد" لا يُسلَّم فيه أنَّ الاسم المكرر وُضِع موضع الضمير الرابط جملةَ الخبر بالمبتدأ فأغنى عنه، ومعلومٌ أنَّ العبيد مبتدأ، و(ذو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأنا ذو عبيد، أو أنت، أو هو[2]، ورابط الجملة قد يكون التَّكرار فيكون إعادة المبتدأ بلفظه مغنيًا عن الضمير؛ لكن لا يُسلَّم بذلك كما قال الشاطبي؛ لاحتمال أنْ يكون العائدُ محذوفًا تقديره: فأنا ذو عبيد فيهم أو منهم، وقدَّره بعض النحاة بهذا التقدير، ومنهم: سيبويه[3]، والسيرافي[4]؛ بل إنَّ مِنْهم مَنْ منعَ أنْ يكون الرابط – هنا – إعادة المبتدأ بلفظه، ومن المانعين أبو حيان، وإنَّما منعه؛ لأنَّه يرى أنَّه كان يلزم أنْ يكون لفظ (عبيد) المكرر بـ(أل)، فيقال: أما العبيد فذو العبيد[5]، والله أعلم.

---

(١) انظر: "المقاصد الشافية" ١/ ٦٣٥– ٦٣٧.

(٢) انظر: "التذييل والتكميل" ٥٨/٩.

(٣) انظر: "الكتاب" ٣٨٨/١.

(٤) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٢٧٩/٢.

(٥) انظر: "التذييل والتكميل" ٥٨/٩.

المبحث الثالث– التَّكرار في باب التحذير والإغراء:

يقال في التحذير: الأسدَ الأسدَ، وفي الإغراء: أخاك أخاك، والمعنى احذر الأســـد، والزم أخاك [١]، والغرض من التَّكرار – هنا – الإعلام بكون الأمر مهمًّا، أو قريب الوقوع جدًّا، والتَّكرار أبلغ من الإفراد في هذه الحال [٢].

أثر التَّكرار في باب التحذير والإغراء:

إذا اســتُعمِل التَّكرار في باب التحذير والإغراء وجب إضــمار العامل [٣]، فلا يقال: احذر الأســدَ الأســدَ، ولا: الزم أخاك أخاك، فإنْ أُظْهِر العامل لم يجز التَّكرار [٤]، فيقال حينئذٍ: احذر الأسد، والزم أخاك، ويجوز الإضمار عند عدم التَّكرار [٥] فتقول في التحذير: الأسدَ، وفي الإغراء: أخاك.

لكنْ نقلَ ابنُ عقيل [٦] والسيوطيُّ [٧] عن صاحب البسيط – وهو ابن العلج– أنَّه قيل بجواز إظهار العامل مع التَّكرار، وقال الجزولي: إنَّ ذلك يمتنعُ عند قومٍ، ويقبح عند آخرين؛ لكنَّه لا يمتنع [٨].

---

(١) انظر: "المفصل" ٧٤.

(٢) انظر: "التخمير" ٣٧٥/١، ٣٨٢، و"شرح الرضي على الكافية" ٤٨٢/١.

(٣) انظر: "الكتاب" ٢٧٦/١، و"شرح الكتاب للسيرافي"١٧٣/٢، و"شرح التسهيل لابن مالك" ١٦٠/٢، و"شرح الكافية الشافية" ١٣٧٩/٣.

(٤) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ١٧٣/٢، و"أمالي ابن الشجري" ٩٧/٢.

(٥) انظر: "الكتاب" ٢٥٣/١-٢٥٤، ٢٧٥/١ و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٧٣/٢.

(٦) انظر: "المساعد" ٥٧١/٢.

(٧) انظر: "الهمع" ٢٢/٢.

(٨) انظر: "المقدمة الجزولية" ٢٧٢.

وقال ابنُ مالكٍ في الكافية:

ونحوُ "رأسَكَ" كَـ "إياكَ" جُعِلْ ::: إذا الذي يُحذَر مَعطُوفًا وُصِلْ[1]

وذكر المراديُّ[2] والأشموني[3] أنَّ كلامه هذا يُشعر بأنَّه يُجيز إظهار العامل في نحو: "رأسَك رأسَك"؛ لأنَّ مفهوم البيت أنَّ نحو "رأسَك" لا يكون مثل التحذير بـ "إياك" إلَّا في حال العطف، فيقال: "رأسَك والسيفَ" بحذف العامل وجوبًا كما يحذف مع "إياك" مطلقًا، وهذا يُشعر أنَّ نحو "رأسَك" إذا تكرَّر لا يشارك "إيَّاك" في وجوب حذف عامله؛ لأنَه قيَّد ذلك بالعطف.

وقال المراديُّ: إنَّ الجوازَ السابق – بحسب ما يشعر كلام ابن مالك – إنَّما هو في الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب كالمثال المذكور[4].

قلتُ: لا يظهر أنَّ ابنَ مالكٍ يُفرّق بين نحو: "رأسَكَ رأسَكَ" – وهو ما أضيف فيه الاسم إلى ضمير المخاطَب– ونحو: "الأسدَ الأسدَ"، فإظهار العامل ممنوعٌ عنده في الجميع، وقد صرَّح بوجوب الإضمار في نحو: "الأسدَ الأسدَ" في الكافية، فقال:

ويُذكَرُ المحذورُ وحدَهُ فإنْ ::: كُرِّرَ فالناصبُ حتمًا يَسْتَكِنْ

كَـ "القَسْوَرَ القَسْوَرَ"..... ::: ..... [5]

---

(1) "شرح الكافية الشافية" ١٣٧٦/٣.

(2) انظر: "توضيح المقاصد والمسالك" ١١٥٥/٣.

(3) انظر: "شرح الأشموني" ٨٦/٣-٨٧.

(4) انظر: "توضيح المقاصد والمسالك" ١١٥٥/٣.

(5) "شرح الكافية الشافية" ١٣٧٦/٣- ١٣٧٧.

وصرّحَ بذلك – أيضًا – في شرحها[١]، وفي مؤلفاته الأُخَر[٢]، ولا يوجد في كلامه تصريحٌ بجواز إظهار العامل في نحو: "رأسَك رأسَك"، فليُحمل كلامه في نحو: "الأسدَ الأسدَ" على نحو: "رأسَك رأسَك"؛ إذ لا فرقَ ظاهرَ بينهما يجعل لأحدهما حكمًا يختلف عن الآخر، لاسيما أنَّه صرَّح في مؤلفاته أنَّ العامل يجب إضمارُه عند العطف والتَّكرار، ولم يستثنِ من ذلك شيئًا[٣]، وأمَّا تنصيصُه في الكافية وشرحها[٤] على العطف دون التَّكرار فلعلَّه فعلَ ذلك؛ لأنَّ التَّكرار محمولٌ على العطف في هذا الباب، والنحاة يحذفون العامل فيهما وجوبًا؛ حملاً لأحدهما على الآخر[٥]، فلا يظهر أنَّ ابنَ مالكٍ يخالف جمهور النحاة في وجوب إضمار العامل في هذا النحو.

وعلة إضمار الفعل عند سيبويه كثرةُ الاستعمال، ولأنَّ الحال المشاهدة تغني عن التلفظ بالفعل، ولجريان الذكر على هذه الحال[٦]، ولأنَّ الاسم الأول صار بدلًا من الفعل، فقولك: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ معناه: الزم الحذر، وعليك النجاء، فلو صُرّحَ بالفعل مع التَّكرار لكان بمنزلة دخول (الزم) و(عليك) على الفعل، وذلك محال[٧]. وذكر غيرُه من النحاة – أيضًا –

---

(١) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٣٧٩/٣.

(٢) انظر: "شرح التسهيل" ١٦٠/٢، و"الألفية" باب التحذير والإغراء ١٤٦.

(٣) انظر: "التسهيل" ١٩٢، و"شرحه" ١٦٠/٢، و"الألفية"، باب التحذير والإغراء ١٤٦.

(٤) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٣٧٦/٣، ١٣٧٨.

(٥) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٩٧/٢، و"شرح ابن الناظم" ٤٣٣.

(٦) انظر: "الكتاب" ٢٧٥/١، و"شرح المفصل لابن يعيش" ٣٩٨/١.

(٧) انظر: "الكتاب" ٢٧٥/١- ٢٧٦.

كابن يعيش أنَّ التَّصـــريحَ بالعامل – هنا – بمنزلة دخول الفعل على الفعل، وذلك قبيح [١].

وذكر صـــدرُ الأفاضـــل الخوارزمي في التعليل لوجوب حذف العامل عند تثنية الاسم أنَّ التثنية تدل على أنَّ الأمر مهمٌ، وذلك يقتضي ترك ذكر العامل والمســـارعة إلى التثنية، وفيها من الإنكار والاســـتعجال ما ليس في الإفراد، والوقت في هذه الحال يضيق عن ذكر الفعل [٢]، وذكر الرضيُّ– أيضًا – نحو ذلك [٣].

وقد تقدَّم أنَّ أحد الاسمين كالعوض من الفعل، وذكر ابنُ الورَّاق [٤] والأنباريُّ [٥] أنَّ الدليل على أنَّ أحد الاسمين قائمٌ مقامَ الفعل أنَّهم إذا كرَّروا لم يُظهروا الفعل، وإذا أفردوا أجازوا إظهارَه.

ومذهب سيبويه – كما تقدم – أنَّ الأولَ من الاسمينِ هو الذي قام مقام الفعل [٦]، وبيَّن ابنُ الوراق [٧]، والأنباريُّ [٨]، والعكبريُّ [٩] علةَ ذلك بأنَّ الفعل يجب أنْ يتقدَّم على الاســـم الثاني؛ لكونه مفعولًا، فكذلك ينبغي أنْ يُجعل

---

(١) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٣٩٨/١.
(٢) انظر: "التخمير" ٣٧٥/١، ٣٨٢.
(٣) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٤٨٢/١.
(٤) انظر: "علل النحو" ٢٩٨.
(٥) انظر: "أسرار العربية" ١٣٥.
(٦) انظر: "الكتاب" ٢٧٥/١.
(٧) انظر: "علل النحو" ٢٩٨.
(٨) انظر: "أسرار العربية" ١٣٥.
(٩) انظر: "اللباب" ٤٦٣/١.

الاسـمُ الواقع موقع الفعل هو المتقدم، لكنْ ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الثاني من الاسمين هو الواقع بدلًا من الفعل[١].

وإذا رفعتَ في التَّكرار فقلت: "السـلاحُ السـلاحُ" جاز ذلك[٢]، أنشـد الفراء:

لجديرون بالوفاءِ إذا قا ::: لَ أخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ[٣]

و"السلاح" خبر لمبتدأ محذوف، وقال ناظرُ الجيش: الظاهر أنَّ المبتدأ في نحو هذا واجبُ الحذف كما كان عاملُ النصب واجب الحذف عند نصب هذه الأسماء المكررة[٤].

وذكر ابنُ يعيش[٥] أنَّ الاسـمَ في نحو: "الليلَ الليلَ" فيه ضـمير، وكذا كل اسـم لم يجز إظهار عامله في هذا الباب كان فيه ضـمير، بخلاف الاسـم الذي يجوز إظهار عامله، فهو خالٍ من الضـمير عنده، وذكر أنَّ الأخفش[٦] يجعل في نحو: "سـقيًا" و"رعيًا" ضـميرًا، ثم قاس ابنُ يعيش نحو "الليلَ الليلَ" على ما قاله الأخفشُ.

---

(١) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٣٨٠/٣.

(٢) انظر: "معاني القرآن للفراء" ١٨٨/١، ٢٦٨/٣- ٢٦٩، و"التسهيل" ١٩٣، و"شرح الكافية الشافية" ١٣٨٠/٣-١٣٨١.

(٣) لم يُعرف قائله، والشاهد في "معاني القرآن للفراء" ١٨٨/١، ٢٦٩/٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٨١/٣.

(٤) انظر: "تمهيد القواعد" ٣٦٨٧/٧.

(٥) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٣٩٩/١.

(٦) كلام الأخفش نقَلَه -أيضًا- ابن السراج في الأصول ١٦٦/١.

قلتُ: ما ذهب إليه ابنُ يعيش فيه نظر، وقياسه "الليلَ الليلَ" على "سقيًا" و"رعيًا" لا يستقيم؛ لأنَّ "الليل" اسم جنس جامد، و"سقيًا" ونحوه مصادر، وكلامُ الأخفش إنَّما هو عن المصادر، فقد ذكر أنَّ في كل مصدرٍ قائمٍ مقامَ الفعل ضميرَ فاعل[1]، فـ"سقيًا لزيد" معناه: سقى الله زيدًا، ولو قلت: "سقيًا اللهُ زيدًا" كان عنده جيّدًا[2]، فكلامُ الأخفش عن المصادر – كما ترى–، وهو في باب التحذير والإغراء يصدق على نحو: "الحذرَ الحذرَ"، و"النجاءَ النجاءَ"، ولا يجوز قياس "الليلَ الليلَ" ونحوه عليه.

وذهب فاضل السامرائي إلى أنَّه ليس كل مكرر يجب فيه حذف العامل، ولا كل مفرد يجوز فيه ذلك؛ بل مردُّ ذلك إلى القصد والمقام، فإنْ كان المقام يضيق عن ذكر العامل لزم حذفه، مفردًا كان المحذَّر منه أم مكررًا، وإلا جاز ذكره في الحالين، فأجاز نحو: احذر الكذبَ الكذبَ، وامنع رأسَك والجدارَ، ونحو ذلك من الصور التي منعها النحاة، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١]، ورأى أنه ذُكِر العامل هنا لاتساع المقام لذكره، مع كون النحاة يمنعون ذكر العامل عند العطف، فلا يجيزون في غير القرآن إلا: "اللهَ والأرحامَ" بحذف العامل وجوبًا كما يُحذف وجوبًا في نحو: "الحيةَ والعقربَ"[3].

---

(1) انظر: "الأصول" ١٦٦/١.

(2) ومنعه بعض النحاة كأبي حيان، انظر: "التذييل والتكميل" ٢٢٥/٧، و"البحر المحيط" ٥١٤/٣.

(3) انظر: "معاني النحو" ١١١/٢– ١١٢.

وذكر – أيضًا– من الشواهد في الإغراء قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ [آل عمران:٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الأنعام:١٥٢]، والخلاصة عنده أنَّه إذا أُريدَ التحذير بالاسم حُذِفَ الفعل، وإذا أريدَ بالفعل ذُكِرَ، ولم تكن الأسماء المنصوبة نائبةً عنه حينئذٍ[١].

قلت: والرد عليه من وجهين:

أحدهما: أن المفردَ غيرُ المكرر والمعطوف، وهو سَوّى بين هذه الأحوال، فجعل حذف العامل واجبًا في الجميع إذا اقتضى المقام حذفه، وجائزًا إذا لم يقتضه، ولم يراعِ أنَّ المكرر والمعطوف فيهما شيء من الطول ليس في المفرد، والعرب تراعي طول الكلام، فتخصّه بأحكام لا تجعلها للكلام إذا قصر، وكتبُ النحو تذكر شيئًا كثيرًا من ذلك[٢]، والاستطالة هنا ضيّقت الوقت عن ذكر العامل كما ذكر النحاة[٣].

والآخر: أنَّ ما ذكره مخالفٌ للمسموع عن العرب، فقد ذكر الرضيُّ أنَّه لم يُسمع عنهم ذكرُ العامل مع التَّكرار[٤].

---

(١) انظر: المرجع السابق ١١٢/٢.

(٢) ومنه امتناع حذف التاء من نحو: أتت سعاد، وجوازه في: أتى القاضيَ سعاد، والذي أجازه طول الكلام. انظر: "الكتاب"، ٣٨/٢، وكذلك حذفُ اللام في جواب القسم في قوله تعالى: (قد أفلح من زكاها) [الشمس:٩]، وذلك لطول الكلام بين القسم وجوابه، انظر: "الكتاب" ١٥١/٣، وغير ذلك كثير.

(٣) انظر: "التخمير" ٣٧٥/١، ٣٨٢، و"شرح الرضي على الكافية" ٤٨٢/١.

(٤) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٤٨١/١.

والتَّكرار والعطف من وادٍ واحد في هذا الباب، والسامرائي ذكرَ شواهد للعطف؛ لكنْ فيها نظرٌ، ويظهر فيها أنَّه يخلط بين باب التحذير، والمفعول به في غير التحذير.

والمفعول به في التحذير له أحكام تفارق المفعول به في غيره، وكل الشواهد التي ذكرها لا تدخل في التحذير والإغراء من حيث هو باب في النحو معقود له أحكامه المعروفة، والمتأمل يجد أنَّ الأفعال: اتقوا، وأطيعوا، وأوفوا، لا مسوغ لإضمارها كما كانت تضمر في باب التحذير والإغراء جوازًا ووجوبًا؛ ذلك أنَّ الحال المشاهدة في باب التحذير والإغراء تُغني عن ذكر العامل كما نص على ذلك سيبويه، فالعامل في هذا الباب معروف دلَّتْ عليه الحال، بخلاف ما إذا قيل في غير القرآن: الكيلَ والميزانَ، فلا يُدرى هل المقصود: ضيعتم الكيل والميزان، أم أوفوا أم غير ذلك؟ فإظهار العامل هنا ليس فيه دليل على جواز إظهاره في باب التحذير والإغراء؛ لأنَّ هذه المنصوباتِ في هذه الشواهد هي من المفعول به في غير التحذير، وحكم إظهار العامل وإضماره فيها حكم عامل المفعول به في غير باب التحذير، فيجوز حذفه إنْ دلَّ عليه دليل [1]، وقد يُحذف وجوبًا أو جوازًا في مواضع عيّنها النحاة، منها الكلام الذي جرى كالمثَل [2]، وغيره [3].

(١) انظر: "الكتاب" ٢٥٧/١- ٢٥٨، و"الأصول" ٢٤٧/٢- ٢٤٩، و"المقاصد الشافية" ١٦١/٣ وما بعده.

(٢) انظر: "الكتاب" ٢٨٠/١ وما بعده.

(٣) انظر: "الكتاب" ٢٥٣/١ وما بعده، و"الأصول" ٢٤٧/٢ وما بعده، و"المقاصد الشافية" ١٦٢/٣ وما بعده.

ولو صحت أن تكون شواهد السامرائي من باب التحذير والإغراء لكان معظم كلامنا من هذا الباب، ولكان قولنا: احفظ القرآنَ، وزر المريضَ، وصن الأعراضَ، كله من باب الإغراء، وليس كذلك؛ بل إنَّ (احفظ) و(زر) و(صن) أفعال يجب إظهارها ما لم يدل عليها دليل؛ لأنَّها كالكون الخاص الذي يفوت المقصود بعدم ذكره، والإغراء في هذه الأفعال معنوي، ولا يدخل في أحكام الإغراء النحوي، ولذا يجوز أن يُقال: احفظ القرآن القرآن، واحفظ القرآن والحديث، بإظهار العامل؛ لأنَّه ليس من باب الإغراء في شيء، والمتأمل في كلام الرضي يجد فيه نحوَ ما ذكرتُه، فقد ذكر أنَّه ليس كل معمول مكرر يجب حذف عامله، بل إنَّ ذلك مما اختص به باب التحذير؛ لأنَّ التَّكرارَ يدلُّ على شدة قرب المحذَّر منه، وهذا القرب يقتضي التَّكرار؛ لأنَّه أبلغُ في التحذير، ولا يبقى حينئذٍ وقتٌ لذكر العامل[1].

مع أنَّ الآية: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١] التي استشهد بها السامرائي فيها فصلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه بالموصول وصلته، فإنْ كان التحذير في التَّكرار والعطف يضيق عن ذكر العامل فما ظنُّك بهذا الفصل الطويل؟ ولم أقفْ في كلام النحاة على شواهد أو أمثلة وقع فيها الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في باب التحذير والإغراء، ولذا قلْتُ: إنَّ السامرائي خلط بين باب التحذير والمفعول به في غير باب التحذير، وأدخل في باب التحذير ما ليس منه، والله أعلم.

---

(١) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ١/٤٨١-٤٨٢.

المبحث الرابع– تَكرار المصدر بعد مبتدأ هو اسمُ عينٍ:

من أمثلة تَكرار المصدر بعد اسمِ عينٍ قولك: "سعدٌ سيرًا سيرًا"، و"ما أنت إلا سيرًا سيرًا"، و"ما أنت إلا الضرب الضرب"، و"ما أنت إلا قتلًا قتلًا"، و"كان سعدٌ الدهرَ سيرًا سيرًا"[١]، و"ما أنت سيرًا سيرًا"، و"أأنت سيرًا سيرًا؟"[٢]، وعُلِمَ من هذه الأمثلة أنَّ ذلك لا يختص بالمخاطب؛ بل يشمل الغائب – أيضًا– [٣].

والغرضُ من هذا التَّكرار الإخبارُ بفعلٍ يقع كثيرًا ويكون متصلًا على أي حالٍ كان [٤]، وإنَّما يجب الإضمارُ إذا كان السَّيرُ متصلًا لم ينقطعْ في زمن الإخبار، فإذا انقطع أو كان المراد أنَّ السير سيقع في المستقبل أظهرتَ الفعل فقلت: ما أنت إلا تسير سيرًا [٥].

أثر هذا التَّكرار:

التَّكرار المذكور يُوجب حذف الفعل؛ لأنَّه قائمٌ مقام اللفظ به[٦]، والتَّكرار عوضٌ منه، فإذا أظهرْتَه كنْتَ قد جمعْتَ بين العِوض والمعوض منه[٧]، وهذا نحو قيام المصدر مقام الفعل في نحو: "الحذر الحذر"، أي: احذر

---

(١) انظر: "الكتاب" ٣٣٥/١.

(٢) انظر: "التذييل والتكميل" ٢٠٥/٧.

(٣) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٢٨٢/١.

(٤) انظر: "الكتاب" ٣٣٦/١، و"شرح الكتاب للسيرافي" ٢٢٥/٢.

(٥) انظر: "التذييل والتكميل" ٨٣/٤، و"الارتشاف" ١١٣٥/٣.

(٦) انظر: "الكتاب" ٣٣٥/١.

(٧) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٣٢٤/١، و"شرح الكافية الشافية" ٦٦٥/٢.

الحذر[١]، وأيضًا لَمَّا وقع التَّكرار في نحو: "سعدٌ سيرًا سيرًا" موقعًا لا يصحُّ أنْ يكون خبرًا - إذ لا يجوز الإخبار عن اسم عين بالمعنى إلا مجازًا[٢] كما سيأتي- عُلِمَ أنَّ الخبر شيءٌ آخر، ولا يصلح أنْ يكونَ الخبر - هنا - إلا فعلًا له المعنى نفسه، أي: يسير سيرًا، فاستُغْنِيَ بهذه القرينة عن ذكر الفعل[٣]، فعلى هذا إنْ قلْتَ: "سعدٌ سيرًا سيرًا" فإنَّك استغنيْتَ بالمصدر المكرر عن الخبر[٤]، فإنْ كان الإخبارُ عن المعنى لا عن اسم عين، امتنع النصب؛ فتقول: سيرُك سيرٌ سريع[٥]. وإذا قلت: "سعدٌ سيرًا" فلم تُكرر جازَ لك إظهار الفعل، فتقول: سعدٌ يسيرُ سيرًا[٦].

ويجوز الرفع، فيقال: أنت سيرٌ سيرٌ[٧]، وجوازه من وجوهٍ:

أحدها: أنْ يكون المراد: أنت صاحب سير[٨]، فيكون الكلام على تقدير مضاف محذوف، وليس فيه - حينئذٍ - دلالة على كثرةٍ ومواصلةٍ كما كان ذلك في النصب، إنَّما المراد أنْ تُخبِر أنَّه صاحبُ سيرٍ فقط[٩].

---

(١) انظر: "الكتاب" ٢٣١/١، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٢٩/٢.

(٢) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٣١٥/١، "والمقاصد الشافية" ٢٤٥/٣.

(٣) انظر: "علل النحو" ٣٦٢، و"أمالي ابن الحاجب" ٤٣١/١.

(٤) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٣٢٤/١، و"شرح الكافية الشافية" ٦٦٥/٢.

(٥) انظر: "ارتشاف الضرب" ١٣٧٤/٣.

(٦) انظر: "التذييل والتكميل" ٢٠٦/٧، و"توضيح المقاصد والمسالك" ٦٥١/٢.

(٧) انظر: "الكتاب" ٣٣٦/١- ٣٣٧، و"علل النحو" ٣٦٢.

(٨) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٢٢٧/٢.

(٩) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٢٨٢/١.

والثاني: أنْ يكون المصدرُ موضوعًا موضع اسم الفاعل [١]، أي: أنت سائرٌ.

والثالث: أنْ تجعله السير على سعة الكلام [٢]؛ لأنَّه لَـمَّا كَثُر منه ذلك صحَّ أنْ يجري مجراه [٣] مبالغَةً [٤].

المبحث الخامس- تَكرار الاسم في التوكيد اللفظي وفي نحو: قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا [٥]:

يُكرر الاسم توكيدًا في نحو: لقيتُ سعدًا سعدًا [٦]، والغرضُ من هذا التوكيد تمكينُ المعنى والاحتياط له [٧]، وإزالةُ وهمٍ قد يخالج السامع [٨]؛ ذلك أنَّ العرب يشيع عندها المجاز، فإذا قيل: جاء سعدٌ، فقد يُراد أنَّ الجائي غلامه، فاتّقت العربُ توهمَ المجاز بتَكرار الاسم في نحو هذا الموضع، فقالتْ: جاء سعد سعد [٩].

وقال الرضيُّ: إنَّ المتكلم إذا ظنَّ السامعَ غفل عمَّا قاله، أو ظنَّ أنَّ السامع اعتقد أنَّ المتكلم غلطَ في الاسم، وجب على المتكلم تكرير اللفظ

---

(١) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٢/٢٢٧.

(٢) انظر: "الكتاب"، ١/٣٣٦- ٣٣٧، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١/٢٨٢.

(٣) انظر: "علل النحو" ٣٦٣.

(٤) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ١/٣٢٤.

(٥) جمعتُ بين المسألتين لأن الحديث عن الأولى يجر إلى الثانية كما سيأتي في اختلافهم في إعراب (بابًا بابًا) فقيل توكيد وقيل غيره.

(٦) انظر: "الأصول" ٢/١٩.

(٧) انظر: "الخصائص" ٣/١٠١- ١٠٢.

(٨) انظر: "المفصل" ١٤٦.

(٩) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٢/٢٢١.

حينئذٍ، ولا يُجدي التوكيد المعنوي في هذا الموضـــع؛ ذلك أنَّه إذا قالَ: جاء سعد، وظنَّ المتكلمُ أنَّ السامع غفل عن سماع "سعد" فلا ينفع المتكلمَ حينئذٍ أنْ يقول: جاء ســعدٌ نفسُــه، وكذلك إذا قال: جاء ســعدٌ، وظن المتكلمُ أنَّ السامع يظن فيه أنَّه غلطَ، بأنْ يكون قد نطق بِـــ"سعد" عوضًا عن "بكر"، فلا ينفع المتكلم حينئذٍ أنْ يقول: جاء ســعدٌ نفســه؛ لأنَّ الســامع ظنَّ بأنَّ المتكلم أخطأ في قوله: سـعد، وهو يظن أنَّ الصـواب: بكر، فيجب أنْ يُكرر المتكلم الاسم فيقول: جاء سعد سعد؛ ليؤكد للسامع أنَّه لم يخطئ، وليرفع عنه ما قد يظنه مِن أنَّ المتكلم غلط بذكر اسم "سعد"[١].

وتَكرار اللفظ في هـذا البـاب مرتين أكثر من تَكراره ثلاث مرات [٢]، ومن تَكراره ثلاثًا ما رُوِيَ أنَّ النَّبي -صـــلى الله عليه وســـلم- "...إذا تكلم بكلمةٍ أعادها ثلاثًا"[٣]، ومن ذلك قوله -صـــلى الله عليه وســـلم-: "...أيما امرأة نُكِحتْ بغيرِ ولِيّ فنكاحها باطل باطل باطل"[٤].

---

(١) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٢/٣٥٧- ٣٥٨.

(٢) انظر: "الارتشاف" ٤/١٩٥٨.

(٣) الحديث في "صحيح البخاري" ١/٣٠، رقم الحديث: ٩٤.

(٤) "مسند أبي داود الطيالسي" ٣/٧٢، رقم الحديث: ١٥٦٦، والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (وهو الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني)، وهو فيه بلفظ: "أيما امرأة نَكحت بغير إذن مواليها؛ فنكاحها باطل (ثلاث مرات) ...". انظر: "صحيح سنن أبي داود" ٦/٣٢٠، رقم الحديث: ١٨١٧.

أثر هذا التَّكرار:

تقدَّم ما للتوكيد من أثرٍ في رفع التوهم، وتقول: سعدٌ سعدٌ جاء، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ تخبر عن سعد، فإنْ قلْتَ: سعدٌ سعدٌ، جاز ذلك إنْ كان المرادُ أنَّه جاء، وحذفتَ الخبر؛ لدلالة الحال المشاهدة عليه.

وتقول – أيضًا –: سعدٌ سعدٌ، والمراد: سعدٌ هو سعدٌ الذي عرفتَه، لم يتغير خُلقه أو سجاياه، فلا يُعرب الثاني توكيدًا، بل هو خبر عن الأول، ومثّل سيبويه له بِـ: أنت أنت، والناسُ الناسُ، أي: أنت الذي أعرفه، أو أنت الجواد، والناس كما تعرف [1]، ومنه قول أبي النَّجم العجلي:

أنا أبو النجمِ وشعري شعري [2]

أي: شعري كما عهدتَه [3].

وفي قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢١-٢٢]، قولان[4]:

أحدهما: أنَّ الاسم الثاني في الآيتين توكيدٌ للأول، وقال ابنُ هشامٍ: إنَّه مذهبُ كثيرٍ من النُّحاة؛ لكنَّه خالفهم في بعض مؤلفاته كما سيأتي [5].

---

(1) انظر: "الكتاب" ٣٥٩/٢.

(2) "ديوانه" ١٩٨، وله في "الكامل" ٤٠/١، و"الخصائص" ٣٣٧/٣، و"أمالي ابن الشجري" ٣٧٣/١.

(3) انظر: "الكامل" ٤٠/١.

(4) انظر: "الدر المصون" ٧٩١/١٠.

(5) انظر: "شرح قطر الندى" ٢٩٢.

وممن ذهب إلى أنَّ التَّكرار في الآيتين للتأكيد: ابنُ عصفورٍ [١]، وناظرُ الجيش [٢]، والسيوطيُّ [٣]. وبعضهم لم يذكر التوكيدَ إلَّا في الآية الأولى؛ كابن خالويه [٤]، والرَّضي [٥]، وأمَّا ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ فليس عند الرضي من التوكيد؛ لأنَّ معنى الثاني غير الأول، فالمراد: صفوفًا مختلفة [٦].

والآخر: أنَّ التَّكرار في الآيتين ليس لغرض التوكيد، وهو ظاهرُ كلام مكي [٧]، والزَّمخشري [٨]، وأبي حيَّان [٩]، وبه صرَّح السَّمينُ [١٠]، وإليه – أيضًا– ذهب ابنُ هشامٍ في قطر الندى [١١] وشرحه [١٢]، وصرَّح أنَّه في هذا المذهب مخالفٌ كثيرًا من النُّحاة؛ لكنَّه في بعض حواشيه على الألفية [١٣] وفي شذور الذهب [١٤] وشرحه [١٥] على المذهب الأول. والمعنى على هذا

---

(١) انظر: "شرح الجمل" ٢٦٢/١.

(٢) انظر: "تمهيد القواعد" ٣٣٠٥/٧.

(٣) انظر: "الهمع" ١٧٢/٣.

(٤) انظر: "إعراب ثلاثين سورة" ٨٢.

(٥) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٣٧٢/٢– ٣٧٣.

(٦) انظر: المرجع السابق ٣٧٢/٢– ٣٧٣.

(٧) انظر: "الهداية" ٨٢٦٤/١٢.

(٨) انظر: "الكشاف" ٧٥١/٤.

(٩) انظر: "البحر المحيط" ٤٧٥/١٠.

(١٠) انظر: "الدر المصون" ٧٩١/١٠.

(١١) انظر: ٢٢.

(١٢) انظر: ٢٨٩، ٢٩٢.

(١٣) انظر: "حاشيتان لابن هشام" ١٠١٣/٢، ١٠١٨–١٠١٩.

(١٤) انظر: ٣٠.

(١٥) انظر: ٥٥٠.

المذهب: دكًّا بعد دكٍّ، وصفًّا بعد صفٍّ، كما تقول: علّمتُ الطالبَ النحوَ مسألة مسألة[1].

وقال ابنُ الحاجب: إنَّ العرب تُكرر الشيءَ مرتين نحو: قرأتُ الورقةَ كلمةً كلمة، وغرضها أن تستوعب تفصيل الجنس جميعه[2].

ونقل أبو حيَّان في نحو: "قرأتُ الكتاب بابًا بابًا" مذاهبَ:

أحدها: أن (بابًا) الأول حال، والثاني توكيد له، فإنْ قيل: لو كان توكيدًا لجاز الاقتصار على الأول، وهو غير جائز هنا؛ إذ معنى التفصيل لا يتم إلا بالثاني، فجواب الزجاج عنه – فيما نقله أبو حيان– أنَّ العربَ لم تستعملْ (بابًا بابًا) إلَّا هكذا، ولو استعملتْهُ مفردًا دون تَكرار لفهمنا منه التفصيل كما فهمناه في قولهم: "اشتريت الشاءَ شاةً بدرهم"، ومعناه شاةً بدرهم شاةً بدرهم.

والثاني: أنَّ (بابًا) الأول حالٌ، والثاني معمولٌ له، ونسبَ أبو حيَّان هذا المذهب للفارسي.

والثالث: أنَّ الأول حالٌ؛ لكن معنى التفصيل لا يُفهم إذا اقتُصِر عليه، فالثاني صفة له، وليس بتوكيد، وإلَّا كان معناه معنى الأول، والاسمان عنده مركبان على حد تركيب راميةَ هرمزيةَ، وذكر أبو حيَّان أنَّ هذا المذهب منسوبٌ للفارسي – أيضًا –.

---

(1) انظر: "شرح قطر الندى" ٢٩٢.

(2) انظر: "الإيضاح" ٣٠٦/١.

والرابع: أنَّ الأول حالٌ، والثاني في موضع الصفة، والتقدير: بابًا ذا باب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ونسبه لابن جني.

ثم ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ الحالَ مجموعُ اللفظين، لا أحدهما، على حد: هذا الشيء حلوٌ حامضٌ، فكلاهما يُرفَع على أنَّه خبرٌ، والخبر حصل بمجموعهما [1].

ولم يجز السُّهيليُّ إضمارَ حرفِ العطف في هذا النَّحو؛ لأنَّك إذا قلت: إنَّ التقدير (قرأْتُ الكتابَ بابًا وبابًا)، لانحصرت القراءةُ في بابين[2]؛ لكنْ جعل أبو حيَّان إضمارَ فاء العطف في هذا النَّحو من المذاهب الحسنة، فيكون الأصل: قرأْتُ الكتابَ بابًا فبابًا، وادخلوا أولَ فأولَ، وقال عن هذا المذهب: إنَّه لا تكلفَ فيه؛ إلا أنَّه يعكره ما نقله عن الأخفش من أنَّه لا يجوز دخول حرف العطف في هذا التَّكرار إلَّا إذا كان الحرفُ الفاءَ، وكان القصدُ الترتيبَ نحو: ادخلوا الأول فالأول، ولا يجوز عنده: قرأْتُ الكتابَ بابًا فبابًا[3]، وأجاز الرَّضيُّ أنْ يُؤتى بـ(ثُمَّ) في الترتيب[4].

وقال أبو حيَّان: إنَّ الغرضَ من هذا التَّكرار الاستغراقُ؛ أي: أنَّ المراد في (بابًا بابًا) و(الأول فالأول) استغراق جميع الأبواب والرجال.

---

(1) انظر: "التذييل والتكميل" ٩/١٦- ١٩، و"الارتشاف" ٣/١٥٥٨- ١٥٥٩.

(2) انظر: "نتائج الفكر" ٢٠٨.

(3) انظر: "التذييل والتكميل" ٩/١٨- ١٩، و"الارتشاف" ٣/١٥٥٨- ١٥٥٩.

(4) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ٢/٣٤.

وإذا قلْتَ: "خُذ الدراهم أولًا أولًا" كان المعنى خذها متتابعةً جملة جملة، ويجوز بناء الاسمين، فتقول: خذ الدراهم أولَ أولَ [1]، وسيأتي الكلام عن بناء الاسمين مما فيه تكرير في مسألة (بين بين).

ويحسُنُ الكلام بدخول الفاء، ويجيء – حينئذٍ – على الأصل، فتقول: خذ الدراهم أولًا فأولًا، ودخول (أل) لا يمنع من أنْ يُعرَب (الأول) في هذا النحو حالًا[2]، فتقول: "جاؤوا الأولَ فالأولَ"، والغرضُ من هذا التَّكرار التكثيرُ، وأنْ يُعلمَ أنَّ المراد: شيء بعد شيء[3]، وذكر سيبويه أنَّ معناه واحدًا فواحدًا بمنزلة: جاؤوا رجلًا رجلًا، وأجاز الرفع في غير الأمر، فتقول: "جاؤوا الأولُ فالأولُ"، فيكون الرفع على البدل من الواو، كأنَّك قلْتَ: جاء الأولُ فالأولُ، وأمَّا في الأمر فليس إلَّا النصب، تقول: ادخلوا الأولَ فالأولَ؛ إذ لا وجهَ للبدل، فلا يجوز: ادخل الأولُ فالأولُ، ولا وجهَ – أيضًا – أنْ يكون (الأول) صفة للضمير المستتر، فليس للرفع مع الأمر حظ عند سيبويه؛ لكنَّه ذكر أنَّ عيسى بنَ عمر أجازه؛ لأنَّه حملَ "ادخل" على معنى "ليدخل"[4]، والله أعلم.

المبحث السادس– تَكرار (بَيْنَ) وبابه:

تَكرار (بين) له حالان: إحداهما بغير توسط الواو، والأخرى مع توسط الواو.

---

(1) انظر: "أمالي المرزوقي" ٩٢.

(2) انظر: المرجع السابق ٩٢.

(3) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٢/٢٣٧.

(4) انظر: "الكتاب" ١/٣٩٨.

الحال الأولى- تَكرار (بَيْنَ) بغير توسط الواو:

مثال تَكرار (بينَ) بغير توسط الواو أنْ تقول: وقع الشيء بين بين؛ أي: وسطًا [١]، وسيُتعرّض في هذه المسألة لِما كان من باب (بينَ بينَ)، نحو: سعدٌ جاري بيت بيت؛ أي: مُلاصقًا [٢]، ولقيت بكرًا كفة كفة؛ أي: متواجهين [٣]، وتساقط القوم أخول أخول؛ أي: متبددين[٤]، وغير ذلك مما سيُبيّن.

أثر هذا التَّكرار:

التَّكرار على النحو المذكور يُجيز البناءَ على الفتح، فتقول: وقع الشيءُ بينَ بينَ، وكذلك تفعل في ما كان من هذا الباب، فتقول: سعدٌ جاري بيتَ بيتَ، ويُجيز الإضافةَ -أيضًا-، فتقول: وقع الشيء بينَ بينٍ، وهو جاري بيتَ بيتٍ.

والوجهان ذكرهما سيبويه وقال: إنَّ من العرب مَنْ يبني، ومنهم مَنْ يُضيف، ثم ذكر أنَّ الأصلَ والقياسَ الإضافةُ، والبناء لا يكون إلَّا إذا وقع شيء من ذلك ظرفًا أو حالًا، كما أنَّ بناء (يا بن أمَّ) و(يا بن عمَّ) لم يقع إلَّا في النداء [٥]، ومثال الظرف قول عَبِيد بن الأبرص:

---

(١) انظر: "الأصول" ١٤٠/٢.

(٢) انظر: "معاني القرآن للفراء" ١٧٧/١، و"الأصول" ١٤٠/٢.

(٣) انظر: "المقتضب" ٣٠/٤، ، و"شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

(٤) انظر: "مجالس ثعلب" ٣٥٣/٢.

(٥) انظر: "الكتاب" ٣٠٢/٣- ٣٠٣.

نحمي حقيقتنا وبَعْـ::: ضُ القومِ يسقطُ بينَ بينَا[1]

أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء [2]، ثم بُني الاسمان بعد أنْ سقطت الواو [3]، وركّبا تركيب خمسة عشر [4].

ومن أمثلة الظرف -أيضًا-: لقيت بكرًا حينَ حينَ ويومَ يومَ [5]، وأزمانَ أزمانَ [6]، ومثال الحال: سعدٌ جاري بيتَ بيتَ ولقيت عمرًا كفةَ كفةَ [7]، ومعناه: بيت إلى بيت أو بيت لبيت، ثم حُذف الحرف، وبُنيَ الاسمان، وعلة بناء الأول من هذه الأسماء أنَّه ليس آخر الاسم، فهو كالزاي من حمزة [8]، أي: أنَّه واقعٌ موقع صدر الكلمة من عجزها [9]، وعلة بناء الاسم الثاني تضمنُه معنى الحرف [10].

وإنما كان بناء هذا ونحوه على الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات [11].

---

(1) "ديوانه" ١٣٦، وله في "التخمير" ٢٦٥/٤، و"الخزانة" ٢١٣/٢، وبلا نسبة في "معاني الفراء" ١٧٧/١، وفي "شرح شذور الذهب" ٩٧. والمراد بقوله: "نحمي حقيقتنا" أي ما يجب على الرجل حمايته من الأهل ونحوه. انظر: "شرح شذور الذهب" ٩٨.

(2) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٦٩٨/٣.

(3) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ١٢٢/١.

(4) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٢٤٢/٢.

(5) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

(6) انظر: "الخصائص" ٣٦٤/٢، و"شرح التسهيل لابن مالك" ٤١٥/٢.

(7) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

(8) انظر: "المقتضب" ٢٩/٤.

(9) انظر: "المفصل" ٢١٩.

(10) انظر: المرجع السابق.

(11) انظر: "المقتضب" ١٥٩/٢، ١٩/٣، ١٨٢/٣، ٢٩/٤.

و(بين بين) في قولك: "وقع الشيء بينَ بينَ" في موضع الحال؛ لأنَّ معناه: وقع الشـــيء وســـطًا، فجُعِل الظرفان ظرفًا واحدًا، وكذلك ما كان نحوه من مركبات الظروف.

و(بيت بيت) يُعرب حالًا في قولك: سعدٌ جاري بيتَ بيتَ، وكذلك ما كان نحوه [1].

وقال ابنُ هشـــامٍ: الفرق بين النوعين أنَّ الأولَ متعلقٌ بمحذوف، وذلك المحذوف حال، وأما الثاني فهو نفسه الحال؛ لأنَّه ليس بظرف، بخلاف الأول، فإنه ظرف [2].

ومذهبُ ابن مالكٍ في شـــرح التســـهيل أنَّ مركب الأحوال أكثرُ من مركب الظروف؛ وبيّن علة ذلك بأنَّ مركب الأحوال منه ما أصـــله العطف، ومنه ما أصله الإضافة، وليس في الظروف المركبة ما أصله الإضافة، وأنَّ مركب الأحوال قائمٌ مقام المفرد، لأنَّ معنى بيتَ بيتَ: متقاربًا، فأغنى عن المفرد كما أغنى عنه مركب العدد نحو: خمســة عشــر؛ لأنَّ حقَّ العدد أنْ يكون له لفظٌ مفردٌ يعبر عنه، كالثلاثة والأربعة؛ لكنَّهم تركوا هذا الأصـــل في مزيد العشـــرة واستغنوا عنه بالتركيب، ثم عادوا إليه في تضعيف العشرة وما فوق ذلك [3].

قلتُ: فإنَّ مركب الظروف – أيضًـــا – يغني عن المفرد، وقد تقدَّم أنَّ معنى: وقع الشيء بينَ بينَ؛ أي: وقع وسطًا، وقد عدلَ ابنُ مالكٍ عن مذهبه

---

(1) انظر: "شرح شذور الذهب" ٩٧- ٩٩.

(2) انظر: المرجع السابق ٩٩.

(3) انظر: ٢/٤١٦- ٤١٧.

هذا في شرح الكافية الشافية [1]، وذكر فيه أنَّ التركيب في الظروف أكثرُ منه في الأحوال، وتأليف شرح الكافية الشافية كان بعد شرح التسهيل [2]، فلعلَّ رأيه في شرح الكافية الشافية هو مذهبه الذي استقر عليه؛ لأنَّه رأيه الأخير في المسألة، والله أعلم.

وذهب ابنُ هشامٍ – أيضًا – إلى أنَّ مركبات الظروف أكثرُ من مركبات الأحوال [3].

وذكر سيبويه أنَّه إذا سُمّيَ بشيءٍ من هذا الباب أضيفَ الأول إلى الثاني[4]، وزال التركيب، وأجاز بعضُ النحاة التركيب[5]، ومنهم المبرد[6]، فالوجهان عنده جائزان؛ أعني الإضافة والتركيب.

ولا تمتنع إضافة الأول للثاني في هذه الأسماء مع وقوعها ظرفًا أو حالًا، فتقول: لقيت سعدًا يومَ يومٍ [7]، وكفةَ كفةٍ [8]، وصحت الإضافة من قِبَل أنَّه يجوز أنْ يقال في معناه: لقيته كفةً لكفةٍ، وهذا كقولك: هذا غلامُ سعدٍ،

---

(1) انظر: ١٦٩٨/٣.

(2) ودليل ذلك أنه في شرح الكافية الشافية أحال على مواضع في شرح التسهيل، منها طلبه في شرح الكافية الشافية ٣١٩/١ أن يُراجَعَ شرحُ التسهيل؛ لأنه بسطَ الاحتجاج فيه لبعض المسائل. وانظر مقدمة محقق شرح الكافية الشافية ٥٠/١.

(3) انظر: "شرح شذور الذهب" ١٠١.

(4) انظر: "الكتاب" ٣٠٣/٣.

(5) انظر: "توضيح المقاصد والمسالك" ١٢٠٥/٣.

(6) انظر: "المقتضب" ٣٠/٤.

(7) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

(8) انظر: "المقتضب" ١٨٤/٣، و"شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

ومعناه غلامٌ لسعدٍ [١]، وقال ابنُ مالك: إنَّ الذي سوّغ الإضافة أنَّها أخفُ من التركيب، وأنَّها لا تُلبِس، بخلاف الإضافة التي في (خمسة عشر) فإنَّها تُلبِس [٢].

ويُقتصر على الإضافة وحدها إذا خرج نحو هذه الأسماء عن الظرف أو الحال، فوقع موقع المرفوع أو المجرور [٣]، وشاهد المرفوع ما أنشده سيبويه للفرزدق:

ولولا يومُ يومٍ ما أرَدْنا ::: جزاءَكَ والقروضُ لها جَزاءُ[٤]

فـ(يوم) مبتدأ، والإضافة فيه واجبة؛ لخروجه عن الظرفية [٥]. ومثال المجرور: أجيئك في كل يومِ يومٍ [٦].

ونقل السيرافيُّ عن بعض النحاة أنَّهم ذكروا: ما لقيته يومُ يومُ، بالبناء على الضم، وقال: إنَّه نادرٌ وشاذٌّ، وتفسيره أن (يومُ) الأول بمعنى منذ، والثاني

---

(١) انظر: "المقتضب" ١٨٤/٣، ٣٠/٤، و"شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

(٢) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٦٩٤/٣.

(٣) انظر: "شرح الكتاب للرماني" ٢٢٢٢/٥.

(٤) البيت للفرزدق في "الكتاب" ٣٠٣/٣، وفي "تحصيل عين الذهب" ٤٨٤، وفي "الخزانة" للبغدادي ٤٦/٤ وليس في ديوان الفرزدق. يقول: لولا أننا نصرناك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا الجزاء، فجعل نصرهم إياه قرضا يستحق الأداء. انظر: "تحصيل عين الذهب" ٤٨٤.

(٥) انظر: "التذييل والتكميل" ٣٨٨/٩.

(٦) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٦٨/٤.

حُذف منه المضـــاف إليه، والتقدير: "ما لقيته منذ يوم تعلم" فبُنِي (يومُ) كما بُني (قبلُ) و(بعدُ) حين حُذِف منهما المضاف إليه [١].

وإذا قلتَ: وقع الشيء بينَ بينٍ، فأضفت الأولى إلى الأخرى كانت فتحة (بينَ) الأولى فتحة إعراب لا بناء، وقد قال الحريريُّ: إنَّ الفتحة في (بينَ بينَ) لا تجانس الفتحة التي في (بين) المضـــافة؛ لأنَّ المضـــافة فتحتها فتحة إعراب، بدليل أنَّه يدخلها الجر [٢] في نحو: مرّ الركبُ من بين الجبلين.

ونقل أبو حيَّان عن ابن العلج صـــاحبِ البســـيط أنَّ نحو: (بينَ بينَ) من قبيل الإضـافة، وحُذفَ التنوين من الثاني للإتباع تشـبيهًا لهذا التركيب بخمسـة عشر؛ لكنَّه ليس مبنيًّا مثله، وحركة الإتباع ليست بحركة إعراب، فالاسم الثاني مجرور في التقدير[٣]، ثم ذكر صـــاحب البســـيط أنَّ مِن النحويين مَنْ اعترض ذلك، وقال: إنَّه لا يُعرف حذف التنوين للإتباع، إنما يُحذف التنوين للبناء، وأجاب عنه بأنَّه أُجيزَ الإتباع لا لأجل نفس الإتباع؛ بل لِأَنْ يُجعلَ الاسمان كالشـــيء الواحد، وهو مثل الإتباع في: هذا سـعدُ بنُ نصْـرٍ، وحكمُ الطرف مثلُ حكم الوسـط، فلمَّا كان مؤولًا باللفظ الواحد جاز فيه الإتباع كجوازه في اللفظ الواحد[٤]، فابنُ العلج لا يرى أنَّ تركيب (بينَ بينَ) كتركيب خمســـة عشـــر؛ بل هو عنده من المركب الإضـــافي، وليس في قول سـيبويه – وهو أنَّ

(١) انظر: المرجع السابق ١/١٢٥- ١٢٦.

(٢) انظر: "درة الغواص" للحريري ٧٥.

(٣) انظر: "التذييل والتكميل" ٩/٣٨٣-٣٨٤، و"الارتشاف" ٣/١٦١٢- ١٦١٣.

(٤) انظر: "التذييل والتكميل" ٩/٣٨٤.

بعضهم يجعل الاسمين كالاسم الواحد[1] – دليلٌ عنده على أنَّها مبنيةٌ؛ لأنَّ سيبويه قال: إنَّ الآخر من الأسماء موضعه جر، ولو كانت مثل خمسة عشر لم تكن في موضع شيء، فدلَّ على أنَّ الأصل عنده الإضافة، وأنَّ البناء طارئ، وأما قوله" كالاسم الواحد؛ فالمراد: أي بحسب الظاهر[2].

وصرّحَ ابنُ مالكٍ[3] بأنَّ التركيبَ في هذا الباب لا ينقاس، قلت: وهو مفهومٌ من كلام سيبويه على ما تقدَّم؛ لأنَّه جعل الإضافة الأصل والقياس، وقال أبو حيَّان: التركيب في النكرات شاذ، ومثّل له بنحو: بيتَ بيتَ، وكفةَ وكفةَ[4].

وذكر ابنُ مالكٍ أنَّ التركيب في هذا الباب لو كان مقيسًا لقيل (عامَ عامَ) قياسًا على (يومَ يومَ)، وإذا كان القياسُ على (يومَ يومَ) غير سائغ مع كون ظروف الزمان فيها شيء من الكثرة فالأولى ألَّا يُقاس على (بينَ بينَ)؛ لأنَّ الظروف المكانية أقلُّ من الزمانية، وقد تبعتها في الاستعمال كما تبعتها في الإضافة إلى الجمل، ولذلك لم يُضف إلى الجمل من ظروف المكان إلَّا (حيث)، وأضيفَ إليها من ظروف الزمان (إذ) و(إذا) وما كان بمعناها، ولو

(1) انظر: "الكتاب" ٣/٣٠٢- ٣٠٣.

(2) انظر: "التذييل والتكميل" ٩/٣٨٤.

(3) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٢/٤١٥.

(4) انظر: "التذييل والتكميل" ٢/١٢٠، و"الارتشاف" ٢/٩٠٧.

صحّ القياسُ على (يومَ يومَ) لم يصح القياس على (بينَ بينَ)[١]، فلا يجوز أنْ تقول: أمام أمام، ولا خلف خلف[٢].

لكن ذكر ابنُ مالك بناءَ (وراءُ وراءُ) على الضم في حديث: "إنَّما كنت خليلًا من وراءُ وراءُ"[٣] وقال: إنَّ بناءَه على الضم لقطعه عن الإضافة، والثاني فيه تأكيد للأول، وقال ابنُ مالكٍ: إنَّ الجيد في نحو هذا أنْ يُضافَ الأول للثاني، فيقال: من وراءِ وراءٍ[٤]، على أنَّ هذا فيه تفصيلًا في التخريج والرواية لا يتسع له المقام[٥].

وإذا قلتَ: "وقع الشيء بينَ بينٍ" بالإضافة لم يختلف معناه عن قولك: "وقع الشيء بينَ بينَ بالبناء"، فمعنى الجميع: بين هذا وبين هذا[٦].

الحال الثانية– تَكرار (بينَ) مع توسط الواو:

تَقع (بينَ) بين اسم ظاهر وضمير، نحو: المال بين سعد وبينك، والعكس، نحو: المال بينك وبين سعد، وبين ضميرين نحو: المال بيني وبينك، ويجب تَكرارها في هذه الصور المتقدمة[٧]؛ أما تَكرارها في الصورة الأولى فلأنَّ

---

(١) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٤١٥/٢.

(٢) انظر: "المساعد" ٢/ ١٠٠.

(٣) الحديث في صحيح مسلم ١٨٦/١، رقم الحديث ٣٢٩- (١٩٥).

(٤) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٤١٦/٢.

(٥) انظر: "المُفهِم" ٤٣٠/١، و"بدائع الفوائد" ١٦٤٣/٤- ١٦٤٦.

(٦) انظر: "التذييل والتكميل" ٣٨٨/٩، و"المساعد" ١٠٢/٢.

(٧) انظر: "الارتشاف" ١٤٤٤/٣، و"الكشاف" ١٨٥/٤ الهامش رقم١، وهذه الإحالة ليست على كلام الزمخشري، إنما على كلام ابن المنير الإسكندري من حاشيته المسماة "الانتصاف من الكشاف"، وهي مطبوعة مع كتاب "الكشاف" في هامش صفحاته، و"تَكرار بين" ٣١٦.

المعطوف عليه مجرور، وليس معنا للجر ضمير منفصل ليكون معطوفًا، فلم يبق إلا المتصل، فلمّا جيء به وجب تَكرار (بين)؛ لأنَّ المتصل لا يمكن أنْ يُذكر وحده، وذكر هذه العلة عبدالرحمن الخضيري[1]. وأما تَكرارها في الصورة الثانية فلأنَّ في هذه الصورة عطفًا على الضمير المتصل المجرور، ولا يجوز العطفُ على هذا الضمير إلَّا بإعادة الجارّ عند كثيرٍ من النحاة[2]، وأمَّا تَكرارها في الصورة الثالثة فلأنَّ فيها جِماعَ ما في الصورتين الأوليين، مع أنَّ السماع لم يرد في هذه الصور بغير تَكرار (بين)[3].

وتقع (بينَ) بين ظاهرين -أيضًا-، ومثاله: المال بين بكر وبين سعد؛ لكنَّ تَكرار (بينَ) في هذه الصورة منعه الحريريُّ، وحجتُه أنَّ (بين) لا تدخل إلَّا على مثنى أو مجموع فهي تقتضي الاشتراك فلا ينبغي تَكرارها[4]، ولعلَّه أول مَنْ منع ذلك، فلم أجد المنع عند أحدٍ ممن سبقه، والذين منعوا هذه الصورة كالطيبي[5] والشاطبي[6] متابعون للحريري، والصوابُ على مذهبِهم أنْ يُقال: المال بين بكر وسعد، والعجيبُ أنَّ هؤلاءِ المتابعين للحريري كرروا

(1) انظر: "تَكرار بين" ٣١٨.

(2) انظر: "الكتاب" ٣٨١/٢- ٣٨٣، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٤٥/٣- ١٤٦، و"تَكرار بين" ٣١٧.

(3) انظر: "تَكرار بين" ٣١٦-٣١٨.

(4) انظر: "درة الغواص" ٧٢.

(5) انظر: "فتوح الغيب" ٣٦٣/٥.

(6) انظر: "المقاصد الشافية" ١١٤/٤- ١١٥.

(بين) في مصنفاتهم تَكرارَها في نحو: المال بين سعد وبين بكر، فارتكبوا ما منعوه[١]. وجرتْ طائفةٌ من المعاصرين على تخطئة التَّكرار في هذا النحو [٢].

غير أننا لا نعدم السماع من كلام العرب على تَكرار (بين) في هذه الصورة [٣]، وجمعَ له عبدالرحمن الخضيري مائةَ شاهدٍ من الشعر، وجملةً من شواهد النثر، وقال: إنَّ الباحث في الدواوين سيجد من الشواهد غير ما استشهد به، ثم انتهى إلى تجويز هذه الصورة وإنْ كانت شواهد التَّكرار لم تكثر كثرة شواهد عدم التَّكرار؛ لكنْ لا يمكن أنْ يُقال عنها: إنَّها قليلةٌ، أو شاذة، أو ضرورة [٤].

قلتُ: ما ذكره الخضيريُّ حسنٌ، وفي كلام العلماء ما يؤيد أنَّ شواهد التَّكرار أقلُّ من شواهد عدم التَّكرار، فقد ذكر العكبريُّ أنَّ الأصلَ عدمُ التَّكرار، ولم يمنعه [٥]، والوجه عند المرزوقي ألَّا تُكرر (بين)[٦]، ولم يمنعْه كذلك، فكثرةُ شواهد عدم التَّكرار جعلته الأصل في هذا الباب، لكنَّ التَّكرارَ ليس بممنوع، ويشهد له المسموع، وجمعَ الخضيريُّ منه قدرًا صالحًا، فمن شواهد الشعر قول أعشى همدان:

---

(١) انظر: "فتوح الغيب" ٦٣٩/١، و"المقاصد الشافية" ٥٨٠/١، وأحلت على موضع واحد في كتبهم؛ لئلا أطيل.

(٢) من ذلك ما جاء في مقال بعنوان "حمد وشكر" وكَتبَه ضياء الدين أبو الحب، وذكر فيه مسألة تَكرار (بين) بين الاسمين الظاهرين، مجلة الرسالة العدد ٥٧٤ ص٣٦- ٣٧، وغلّبَ صاحب المقال أن يكون الصواب عدم جواز تَكرار (بين) في هذا النحو، ونقلَ المنع عن بعض لغويي زمانه وغيرهم.

(٣) انظر: "البحر المحيط" ٤٠١/١.

(٤) انظر: "تَكرار بين" ٣٢٢ وما بعده.

(٥) انظر: "التبيان في إعراب القرآن" ٤٣١/١.

(٦) انظر: "شرح ديوان الحماسة للمرزوقي" ٨٠٨.

بَيْنَ الأَشَجِّ وبَيْنَ قَيْسٍ باذِخٌ::: بَخْ بَخْ لِوالدِهِ ولِلمولودِ[1]

ومن الحديث قولُ النبي -صلى الله عليه وسلم-: "إنَّ بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة"[2].

وعندي - مع ما ذكره الخضيريُّ - ما يمكن أنْ يعضد جواز هذه الصورة، وهو استعمال العلماء لهذا التَّكرار، والعلماء - وإنْ لم يكن كلامهم حجةً - يجوز - فيما أرى- أنْ يُستأنس بكلامهم في هذه المسألة، فلو كانت هذه الصورة ممنوعة ما وجدناها شائعة مستفيضة عندهم، وهؤلاء النحاة أعلم الناس بكلام العرب، فهم الذين استقرؤوه وقعّدوا له، فلا يُتصوَّر أن يتفقوا على الخطأ على هذا النحو المستفيض، وكان يمكن رد استعمالهم لو وقع من آحادهم؛ لكنَّهم أطبقوا على استعمال هذه الصورة، ولهم سلفٌ في ذلك من شعراء عصر الاحتجاج، مع ما جاء من النثر، فاستعمال النحاة مع المسموع عن العرب يقوّي الجواز، وسأقتصر على ذكر بعض أشهر النحاة، مع إحالةٍ في الحاشية على موضعٍ واحد من كلامهم؛ خشيةَ الإطالة، فالمواضع التي استعملوا فيها التَّكرار كثيرةٌ، ومن هؤلاء النحاة: الخليل[3]، وسيبويه، والفراء،

---

(1) "ديوانه" ١١٣، وله في "الصحاح" مادة (بخ) ٤١٨/١، و"أمالي ابن الشجري" ١٧٤/٢، والأغاني" ٣٦/٦، ٤٨. والبيت في الديوان: باذج، وليس في مادة (بذج) ما يخدم معنى الشاهد، والبذج نوع من أولاد الضأن، ولم أجد في معاجم اللغة: (باذج). انظر: "الصحاح" مادة (بذج) ٢٩٩/١- ٣٠٠، و"اللسان" مادة (بذج) ٢١١/٢، فالصواب (باذخ) كما أُثبِتَ في المصادر الأُخَر؛ لأن المقصود شرف باذخ، أي عال، انظر: الصحاح مادة (بذخ) ٤١٨/١، وسيأتي الكلام عن (بخ) ومعناها في المبحث الثامن.

(2) الحديث في صحيح مسلم ٨٨/١، رقم الحديث ١٣٤- (٨٢).

(3) وجدته عنده في العين ٥٢/١، وقد يقال: ليس كل ما في العين يصح نسبته للخليل، فالجواب أن هذا موضع استئناس.

والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي، والنحاس، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جني، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والسهيلي، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان، وابن هشام[1].

وأنت ترى كيف أنَّ النحاة – متقدميهم ومتأخريهم – استعملوا هذا التَّكرار، بل تقدَّم أنَّه استعمله بعضٌ مِمَّن منعه، والمتأمل في استعمال النحاة لهذه الصورة يدرك أنَّهم لم يظهر لهم فيها ما يُشكل، وإلا تركوه، ونبهوا عليه، فلا يُتصوَّر أنَّ النُّحاة حتى القرن السادس زمنَ الحريري غفلوا عن كون المسألة ممتنعة، فالظاهرُ أنَّ الحريريَّ تعجَّلَ في القول بمنعها، واستعمالُ العلماء لها على هذا النحو الشائع يدل على أنَّهم لم يقفوا من كلام العرب على ما يمنع هذه الصورة؛ بل إنَّ بعضَهم صرَّحَ بالجواز؛ كالزَّجاج[2]، والنَّحاس[3]، ومكي[4]،

(1) انظر: "الكتاب" ١٢٧/١، و"معاني القرآن للفراء" ٣٠/١، و"معاني القرآن للأخفش" ٤٨/١، و"المقتضب" ٣٣٢/٢، و"الأصول" ٥٤/١، و"اللامات للزجاجي" ٤٧، و"معاني القرآن للنحاس" ٦٥/١، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١١/١، و"الحجة للقراء السبعة للفارسي" ١٤٩/١، و"شرح الكتاب للرماني" ١٣٧٨/٣، و"الخصائص" ١٦٤/١، و"المفصل" ٢٢٠، و"أسرار العربية" ٢٥٦، و"نتائج الفكر" ٧٥، و"اللباب للعكبري" ٧٤/١، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٧٤/١، و"أمالي ابن الحاجب" ١١٧/١– ١١٨، و"شرح الجمل لابن عصفور" ٥٤٨/٢، و"شرح الكافية الشافية" ٣٤٠/١، و"شرح الرضي على الكافية" ١٧٥/٢، و"التذييل والتكميل" ٨٣/٤، و"مغني اللبيب" ٣٧٨/٤.

(2) انظر: "تفسير أسماء الله" ٢٩.

(3) انظر: "معاني القرآن للنحاس" ٦٥/١.

(4) انظر: "الهداية" ١٠٨/١.

وقال السمعانيُّ: إنَّ هذا التَّكرار ليس بعيبٍ في الكلام؛ بل إنَّه يعد تفخيمًا له وتجزيلًا، ونَسبَ هذا التَّكرار إلى العرب[١].

وردَّ ابنُ بريٍّ كلامَ الحريري، وقال: إعادة (بين) لا تفسد المعنى، فيجوز أنْ تقول: المالُ بين سعد وبين بكر، كما تقول: المال بيني وبينك؛ لأنَّه لا فَرْقَ بين الاسم الظاهر والضمير[٢].

وأجاز ابنُ المنير الإسكندري تَكرار (بين) في هذه الصورة[٣]، وكذلك فعل أبو حيان[٤]، وذكر أنَّه مسموعٌ عن العرب[٥].

والغرض من هذا التَّكرار التأكيد[٦]، وتفخيم الكلام على ما ذكره السمعاني – فيما تقدم –، ومن أغراضه – أيضًا – ما ذكره الخضيريُّ[٧] أنَّ في بعضِه تفصيلًا لا يُفهمُ لولا التَّكرار، فقولك: "الخلاف بين الخليل وسيبويه وبين الكسائي" معناه أن الخليل وسيبويه يخالفان الكسائي، ولو لم تظهر (بين) فقيل: "الخلاف بين الخليل وسيبويه والكسائي" لفُهِمَ أنَّ كُلَّ واحدٍ من هؤلاء له رأيٌ مُختلف.

---

(١) انظر: "تفسير السمعاني" ١/٣٧.

(٢) انظر: "الحواشي على درة الغواص" ٧٦٢- ٧٦٤.

(٣) انظر كلامه في حاشية "الانتصاف" في الهامش رقم١ من كتاب "الكشاف" ٤/١٨٥.

(٤) انظر: "الارتشاف" ٣/١٤٤٤.

(٥) انظر: "البحر المحيط" ١/٤٠١.

(٦) انظر: "معاني القرآن للنحاس" ١/٦٥، و"الهداية" ١/١٠٨، و"الحواشي على درة الغواص" ٧٦٢.

(٧) انظر: "تَكرار بين" ٣٢٠- ٣٢١.

وذكر الخضيريُّ -أيضًا- أنَّ تَكرار (بين) لـــمَّا كان واجبًا في الأحوال الثلاثة رجَّحَ أنْ يكون جائزًا في حال وقوعها بين الاسمين الظاهرين؛ إذ لا أقل من الجواز بعد الوجوب، والجوازُ حالٌ وسطى بين الوجوب والمنع [١].

المبحث السابع- تَكرار الكنايات:

من الكنايات: كيت وكيت[٢]، ويقال فيه – أيضًا -: كيّة وكيّة[٣]، ومنها - أيضًا -: ذيت وذيت، وذَيّة وذَيّة[٤]، ونقل الأزهريُّ عن أبي حاتم أنَّ قومًا ثقّلوا فقالوا: ذيَّتَ وذيَّتَ، فإذا وقفوا جاؤوا بالهاء فقالوا: ذيَّه[٥].

و(كيت كيت) و(ذيت ذيت) يُســـتعملان بالعطف وبغيره [٦]، وهذه الكنايات مبنيةٌ، وذكر ابنُ الشـــجري أنَّ علةَ البناء أنَّهم كنّوا بها عن الجمل، والجمل مبنيةٌ؛ لأنَّك إذا سميتَ بالجملة حكيتها، فإذا سميت بنحو: يجلس سعدٌ، قلتَ: جاء يجلسُ سعدٌ، وكذا في النصب والجر، فمجموع الجملة مبني، إنما المعرب من ذلك (يجلس) منفردًا، و(سعد) منفردًا [٧].

وذكر الرضـيُّ أنَّ الجملة من حيثُ هي جملة لا تستحق إعرابًا ولا بناءً؛ لكنَّ المفرد يجب ألَّا يخلو من أحدهما، فلمَّا كان (كيت) و(ذيت) مفردينِ وجبَ أنْ يســتحقا ما يســتحقه المفرد من الإعراب أو البناء، وهما – هنا –

---

(١) انظر: المرجع السابق ٣٢٠.

(٢) انظر: "الكتاب" ١٧٠/٢.

(٣) انظر: "سر صناعة الإعراب" ١٥٢/١.

(٤) انظر: "الكتاب" ١٧٠/٢.

(٥) انظر: "التهذيب" مادة (ذيا) ٤١/١٥.

(٦) انظر: "التذييل والتكميل" ٣٣٥/٢.

(٧) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٢٨٨/٢.

واقعان موقع الجملة التي لا إعراب لها في الأصل ولا بناء، فحُكِمَ لهما بالبناء؛ لأنَّه الأصلُ الذي يجب أنْ تكون الكلمات عليه، وعُرِّيُهما عن سبب الإعراب سببٌ لبنائهما، كما يقال: عدم العلة علة للعدم[1]، فإنْ قيل: فَلِمَ لمْ يعربا وهما واقعان موقع الجملة التي محلها نصب؟ ألا ترى أنَّك إذا قلت: "قال سعد: بكر مريض"، مكان قولك: "قال سعد كيت وكيت" كان منصوبًا؟ فجواب الرضي عنه أنَّ الإعراب على الجمل عارضٌ، فلا يعتد به[2].

قلتُ: ما ذكره الرضيُّ يحتاج إلى مناقشة؛ لأنَّ هذه الكناياتِ أسماء، والأصلُ في الأسماء الإعراب لا البناء[3]، فقوله: إنَّ خلوّ هذه الكنايات من سبب الإعراب سببٌ لبنائها فيه بحث؛ لأنَّه لا يُحتاج في هذه الأسماء إلى أنْ يكون لها سببُ إعراب؛ لأنَّ الإعرابَ هو الأصلُ فيها، والشيءُ إنْ جاء على أصله لم يَحتجْ إلى علة وسبب، وإنَّما الذي يحتاج إلى علةٍ هو ما جاء على خلاف الأصل[4] كالاسم المبني[5]، فكأنَّ الرضي عكس الأمر، وما ذكره ابنُ الشجري في علة البناء أحسنُ وأوجه.

---

(1) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ١٥٢/٣.

(2) انظر: المرجع السابق ١٥٢/٣- ١٥٣.

(3) انظر: "الأصول" ٥٠/١، و"أسرار العربية" ٤٨، ٢٦٦.

(4) انظر: "المقاصد الشافية" ١٣٠/١.

(5) انظر: "الأصول" ٥٠/١.

و(كيّة) و(ذيّة) ليس فيهما إلا البناء على الفتح[١]؛ لأنَّ تاءَ التأنيث مع ما قبلها بمنزلة خمسة عشر[٢]، وأمَّا (كيت) و(ذيت) ففيهما ثلاث لغات[٣]: بناؤهما على الفتح لخفته، وثقل الكسرة بعد الياء، فبُنيا على الفتح كبناء (كيفَ)[٤]، أو لكونهما في الغالب كناية عن الجمل التي محلها نصب[٥]، والبناء على الفتح أكثر وأقيس[٦]، ويُبنيان -أيضًا- على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى الضم تشبيهًا بـ(قبلُ) و(بعدُ)[٧]، وعلة بناء (كيت وكيت) على الضم عند ابن الحاجب أنَّهما كنايةٌ عما أحد الجزئين فيه مضموم، وهو إمَّا الجملة الاسمية وإمَّا الجملة الفعلية[٨].

وبناء (كيت وذيت) على الحركة لسكون ما قبل الآخر فيهما[٩].

---

(١) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٤٩٥/٢، و"سر صناعة الإعراب" ١٥٣/١.

(٢) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٤٩٥/٢، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٨٣/٣.

(٣) انظر: "شرح الكتاب للسيرافي" ٤٩٥/٢، و"سر صناعة الإعراب" ١٥٣/١.

(٤) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٨٣/٣.

(٥) انظر: "شرح الرضي على الكافية" ١٥٢/٣- ١٥٣.

(٦) انظر: "التهذيب" مادة (ذيا) ٤١/١٥، و"أمالي ابن الشجري" ٢٨٧/٢.

(٧) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٨٣/٣.

(٨) انظر: "أمالي ابن الحاجب" ٨٣٦/٢.

(٩) انظر: "التخمير" ٣١٣/٢.

أثر تَكرار (كيت) و(ذيت):

تَكرار (كيت) و(ذيت) هو الذي جعلهما صالحينِ للكناية عن الجمل، بل لا يجوز استعمالهما إلا مكررتين [١]؛ لأنَّ ذلك أدلّ على الكناية عن الحديث، ولئلا يُتوهم أنَّهما كنايةٌ عن لفظٍ مفرد [٢].

ونسب ابنُ بري [٣] إلى ثعلب وابن خالويه أنَّهما يُفرّقان بين (كيت) و(ذيت)، فيجعلان (كيت وكيت) للكناية عن الأفعال، و(ذيت وذيت) للكناية عن الأقوال، ومثَّل ابنُ خالويه لهذا الموضع بقوله: قلت ذيت وذيت، وفعلت كيت وكيت [٤]، ويبدو أنَّه يريد التفريق كما يظهر من تمثيله، وكما نسبه له ابنُ بري.

ولأجلِ هذا التفريقِ لم يُجز الحريريُّ نحو: قال سعدٌ كيتَ وكيتَ، فالصواب عنده: كان من الأمر كيتَ وكيتَ، وقال سعدٌ ذيتَ وذيتَ [٥]، وهو – أيضًا– مذهب ابن هشام اللخمي [٦].

لكنِّي لم أجدْ هذا التفريقَ عند نُحاة آخرين، فسيبويه مثَّل بقوله: كان من الأمر ذيت وذيت، وذية وذية، وكيت وكيت [٧]، والزمخشريُّ ذكر أنَّ كليهما

---

(١) انظر: "المقتضب" ٣/١٨٣، و"المفصل" ٢٢٨، و"شرح المفصل لابن يعيش" ٣/١٨٤.

(٢) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٣/١٨٤.

(٣) انظر: "الحواشي على درة الغواص" ٧٨٢، وانظر رأي ثعلب –أيضًا– في "المُفهِم" ٢/٤٢٠.

(٤) انظر: "ليس في كلام العرب" ١٥٤.

(٥) انظر: "درة الغواص" ١١٧– ١١٨.

(٦) انظر: "المدخل إلى تقويم اللسان" ١٤٠.

(٧) انظر: "الكتاب" ٢/١٧٠.

كناية عن الحديث والخبر [١]، وقال ابنُ الشجري: إنَّهما يُستعملان للكناية عن الجمل والكلام الطويل؛ بل إنَّه مثَّل بنحو: "بلغني كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت"[٢]، وهو ما لحَّنه الحريريُّ، وكذلك لا نجدُ هذا التفريقَ عند ابن يعيش [٣]؛ بل أوجبَ تَكرارهما قائلًا: إنَّه أدلُّ على الحديث [٤]، وكذلك لم يُفرِّق ابنُ الحاجب بينهما [٥].

وتعقَّبَ ابنُ بريٍّ الحريريَّ فذكر أنَّ الخليلَ وسيبويهِ وأبا زيدٍ لم يُفرِّقوا بينهما، إنَّما هو مذهبُ ثعلب ومَنْ تابعه، ولو كان التفريق لازمًا لنبَّه عليه الخليلُ وسيبويهِ وأبو زيد، أو جعلوهما بمعنى [٦].

قلت: في تهذيب اللغة أنَّ أبا زيدٍ يُفرِّق بين كيت وذيت، فيجعل الأول كنايةً عن الفعل، والثاني عن القول؛ بل نصَّ على أنَّ العرب لا تقول غير ذلك [٧].

والذي أميلُ إليه أنَّ التفريقَ أليقُ باللغة؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يدل كل لفظ على معنى، والباب أنْ يختلف اللفظان لاختلاف المعنيين، وهو الأكثرُ في

---

(١) انظر: "المفصل" ٢٢٤.

(٢) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ١٨٣/٣- ١٨٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ١٨٤/٣.

(٥) انظر: "الكافية" ٣٦.

(٦) انظر: "الحواشي على درة الغواص" ٧٨٢.

(٧) انظر: "التهذيب" مادة (ذيا) ٤١/١٥.

الكلام كما ذكره العلماءُ[1]، فكان الحملُ على الأكثر هو الأولى، وأقولُ: إنَّ التفريقَ هو الأولى والأليق باللغة؛ لكنْ أرى ألَّا يُلحّن مَنْ لا يُفرّق.

ومن الكنايات – أيضًا– (كذا وكذا)، نحو: لِسعدٍ كذا وكذا كتابًا، وهي مركبةٌ من (ذا) والكاف؛ لكنْ أُزيلَ مِنْ (ذا) معنى الإشارة، ومن الكاف معنى التشبيه، وصار المراد الكناية عن عددٍ ما[2].

أثر تَكرار (كذا):

ذهب بعضُ النُّحاة إلى أنَّ (كذا) إذا كانتْ كنايةً عن عددٍ لم تُستعمل إلا مكررةً بالعطف، فإن لم تكن معطوفةً فليس لها مسوغ في الكناية بها عن عدد خلافًا لِمَنْ ذهب إلى ذلك، فإنْ كانتْ كنايةً عن غيرِ عددٍ جاز فيها الإفراد والعطف، وستعرف هذه المذاهب مفصلةً.

فمذهب الكوفيين[3] ومعهم بعض البصريين كالمبرد[4] أنَّ كذا –إذا كُنِّيَ بها عن عدد– تُعامل معاملةَ ما تقع كنايةً عنه، ويُعامل تمييزها كذلك، فإذا أوقعتَها كنايةً عن مفردٍ جئتَ بها مفردة، وراعيتَ فيها تمييز ذلك المفرد، فإذا قُلْتَ: لسعدٍ كذا أفلسٍ، فكناية عن الثلاثة إلى العشرة، وإذا قُلْتَ: له كذا فلسٍ، فكناية عن المائة فصاعدًا، وإذا قُلْتَ: له كذا فلسًا، فكناية عن العشرين وغيرها من ألفاظ العقود إلى التسعين، وإذا أوقعتها كنايةً عن مركبٍ جئْتَ بها مكررةً بغير عطف، نحو: لسعدٍ كذا كذا فلسًا، إذا كان معه من

(1) انظر: "المقتضب" ١٨٤/١، و"شرح الكتاب للسيرافي" ١٧٧/١.

(2) انظر: "درة الغواص" ١١٨، و"شرح المفصل لابن يعيش" ١٦٦/٣.

(3) انظر: "التذييل والتكميل" ٦٣/١٠، و"الارتشاف" ٧٩٥/٢.

(4) انظر: "الكامل" ٢٣٠/٣– ٢٣١.

أحد عشر فلسًا إلى تسعة عشر، وإذا أوقعتها كنايةً عن الأعداد المعطوفة جئْتَ بها مكررةً بالعطف، نحو: له كذا وكذا فلسًا، فتكون كنايةً عن واحدٍ وعشرين إلى تسعةٍ وتسعين[1].

وقال ابنُ مالكٍ: إنَّ هذا التفصيلَ مستنده الرأي لا الرواية، وهو يرى أنَّ استعمال (كذا) بلا تَكرارٍ قليلٌ، وكذلك استعمالها مكررة بلا عطف [2].

ونقل البطليوسي اتفاقَ البصريين والكوفيين على أنَّ (كذا كذا) بغير عطفٍ لا يُكنى بها إلا عن العدد المركب، و(كذا وكذا) بالعطف لا يُكنى بها إلا عن العدد المعطوف [3]، وعند الفقهاء أنَّه إذا قال العارفُ بكلام العرب: لفلانٍ عليَّ كذا كذا دينارًا، أُلزِمَ أحد عشر دينارًا؛ لأنَّه أدنى العدد المركب، وإذا قال: له عليَّ كذا وكذا دينارًا، أُلزِمَ واحدًا وعشرين دينارًا؛ لأنَّه أدنى الأعداد المعطوفة، والمُقِرّ بالمبهم لا يلزم إلا أقل ما يحتمله ذلك الإقرار [4].

لكنَّ أبا حيان نازعَ البطليوسيَّ فيما نقله من الاتفاق، وقال: إنَّ مذهب البصريين أنَّ تمييز (كذا) لا يكون إلا مفردًا، سواء أكانت مركبةً أم معطوفةً، وسواء أكان المراد بها عددًا قليلًا أم كثيرًا [5]، فيقال: لسعدٍ كذا فلسًا، وله كذا وكذا فلسًا.

---

(1) انظر: "شرح الكافية الشافية" ٤/١٧١٢- ١٧١٣.

(2) انظر: "شرح التسهيل لابن مالك" ٢/٤٢٤.

(3) انظر: "الاقتضاب" ١/٦٥.

(4) انظر: "درة الغواص" ١١٨.

(5) انظر: "التذييل والتكميل" ١٠/٦٣- ٦٤، و"الارتشاف" ٢/٧٩٥- ٧٩٦.

ولم يُصحح أبو حيان التفصيلَ المتقدم عن الكوفيين؛ بل قال: إنَّ (كذا) إذا كانتْ كنايةً عن عددٍ فالمسموعُ عن العرب استعمالها معطوفةً لا غير، ولم يُسمع عنهم إفرادها، ولا تركيبها، فلذلك إنْ قال القائل: لسعدٍ عندي كذا وكذا درهمًا، أُلزِمَ – على ما يراه أبو حيان – درهمًا واحدًا، إلَّا إذا صرَّح بأنَّ مرادَه أكثرُ من ذلك؛ فالمرجع في ذلك تفسيره، وإذا قال القائل: لسعدٍ كذا كذا درهمًا، قُدِّر حرفُ العطف على مذهبِ مَنْ يرى جواز ذلك، فليستْ (كذا كذا) هنا مُركبة؛ بل معطوفة، وكذا إنْ قال: له كذا درهمًا، لم تكن مفردة؛ بل التقدير: (كذا وكذا).

وكلُّ هذا التخريج عند أبي حيان مبنيٌّ على ما قرَّره من أنَّ (كذا) لم تُستعملْ في كلام العرب إلا معطوفةً إنْ كانتْ كنايةً عن عدد؛ ولذلك قال أبو حيان: إنَّ ما أجازه الكوفيون من التراكيب غيرُ مسموعٍ عن العرب[1]، وهو بذلك يوافق ابنَ مالكٍ حين قال: إنَّ مستند هؤلاء الرأي لا الرواية، وقد تقدَّم كلامُ ابن مالكٍ، وقال أبو حيان: إنَّ الفارسيَّ والزجاجيَّ وابنَ خروفٍ وغيرَهم نَصُّوا على عدم سماع ما أجازه الكوفيون من التراكيب[2]، وقال – أيضًا–: إنَّ سيبويهِ والأخفشَ والفارسيَّ لم يُمثِّلوا بها إلا معطوفةً في الأعداد[3]،

(1) انظر: "التذييل والتكميل"١٠/٦٣ وما بعده، و"الارتشاف" ٢/٧٩٥ وما بعده.

(2) انظر: "التذييل والتكميل"١٠/٦٦، و"الارتشاف" ٢/٧٩٦.

(3) انظر:"التذييل والتكميل"١٠/٦٦، وانظر تمثيل سيبويه في "الكتاب" ٢/١٧٠، ٣/١٥١، وتمثيل الفارسي في "الحجة للقراء السبعة" ٦/٢٩٧.

وإنَّ ابنَ خروفٍ نازع في استعمال (كذا) مفردةً، فذكر أنَّ العربَ لم تُفردها في العدد[١].

ووافق ابنُ عصفورٍ الكُوفيين فيما تقدَّم، إلَّا في تمييز (كذا) الواقعة كنايةً عن الثلاثة والعشرة، والواقعة كنايةً عن المائة والألف، فيجب عنده جر التمييز بـ(مِن) في هذينِ النوعينِ، فيقال: لسعدٍ كذا من الدراهم[٢]، وخطَّأَ الكوفيين الذين جعلوا التمييزَ في النوعين مجرورًا بالإضافة، فقالوا: له كذا أفلسٍ، وله كذا فلسٍ، ومحل الخطأ عنده أنَّ اسمَ الإشارة لا يجوز أنْ يكون مضافًا[٣]، ولم يكن ابنُ عصفور متفردًا بتخطئتهم في هذا، فقد نقل أبو حيَّان عن الفارسيِّ والزجاجيِّ وابنِ أبي الربيع أنَّهم لا يُجيزون جرَّ التمييز بعد (كذا)[٤].

وتقع (كذا) كنايةً عن الحديث – أيضًا – [٥]، وذكر أبو حيَّان [٦] أنَّها إذا كُنيَ بها عن غيرِ عددٍ وقعتْ مفردةً ومعطوفةً، نحو: مررتُ بدار كذا، واستشهد بقول العرب: "أمَا بمكان كذا وكذا وجذٌ [٧]؟" واستعمال (كذا) معطوفة هنا ليس معناه أنَّ المكان له صفتان، وأنَّ إحدى الصفتين عُطِفتْ على الأخرى [٨].

---

(١) انظر: "التذييل والتكميل" ٦٣/١٠، و"الارتشاف" ٧٩٥/٢، وانظر رأي ابن خروف كذلك في: "فوح الشذا" ٦٦٤.

(٢) انظر: "شرح الجمل" ٥٢/٢، و"المقرب" ٣١٤/١.

(٣) انظر: "شرح الجمل" ٥٢/٢.

(٤) انظر: "التذييل والتكميل" ٦٦/١٠، و"الارتشاف" ٧٩٦/٢.

(٥) انظر: "شرح الكافية الشافية" ١٧١٣/٤، و"شرح الرضي على الكافية" ١٥٠/٣.

(٦) انظر: "التذييل والتكميل" ٦٢/١٠، و"الارتشاف" ٧٩٤/٢.

(٧) الوجذ: موضع يمسك الماء، انظر: "الكتاب" ٢٥٥/١-٢٥٦.

(٨) انظر: "التذييل والتكميل" ٦٢/١٠، و"الارتشاف" ٧٩٤/٢.

والحاصـــلُ أنَّ مذهبَ أبي حيَّان في (كذا) اســـتعمالها معطوفة لا غير إنْ كـانتْ كنايةً عن عـدد، وإنْ كـانتْ كنايةً عن غير عـددٍ جـاز فيهـا الإفرادُ والعطفُ، وهو مذهب ابن هشام كذلك [1].

ويعتقدُ ابنُ هشـــامٍ في (كذا وكذا) -إذا وقعتْ كنايةً عن غير عدد- أنَّها تكون من كلام المتكلم، لا من كلام مَنْ يُخبِر عنه، فإنْ قال المتكلم: ذكر لي سعدٌ أنَّه مَرَّ بمكان كذا وكذا، فيقتضي هذا أنَّ سعدًا صرَّح باسم المكان، وأمَّا الذي كنى عنه بقوله: (كذا وكذا) فهو المتكلم الناقل لكلام ســـعد، وســـبب الكناية النسـيان، أو غيره، ولا يصـح عنده أنْ يقول المتكلم ابتداءً: "سـكنتُ في دار كذا وكذا"، واستدل ابنُ هشامٍ على أنَّ الـــمُكنِّيَ هو المتكلمُ لا المنقول عنه الكلام بقولهم: "بلى وجاذًا"، في جواب: "أما بمكان كذا وكذا وجذ؟"، ووجهُ الاستدلال أنَّ الـــمُجيب عرفَ أنَّ بالمكان وجاذًا، وما كان ليتأتى له معرفة ذلك إذا كان السائلُ قد كنى عنه بِـــ (كذا وكذا)؟ فلا شك أنَّ السائلَ صرَّح، وأمَّا الذي كنى فهو ناقل هذا الخبر [2].

قُلْتُ: لا يمتنع أنْ يســـتعملَ المتكلمُ (كذا وكذا) ابتداءً إذا كنى عن غير عدد، كأنْ يقول: "قلتُ لســـعدٍ إنَّك شـــجاعٌ وإنَّك كذا وكذا فبالغْ في إكرامي"، فاستعمال المتكلم هنا لِـــ (كذا وكذا) سائغ، وغرضه من ذلك أنْ ينبئ أنَّ إكرامَ ســـعدٍ له لم يكنْ لأنَّه قال له: "أنت شـــجاع" فقط؛ بل لأنَّه

(1) انظر: "فوح الشذا" ٦٦٤.

(2) انظر: "فوح الشذا" ٦٦١- ٦٦٢.

استرسل في الثناء عليه، وربما أنَّه نسي بعض ما قاله لزيدٍ من الثناء، فكنى عما نسيه، أو أنَّه كنى لأنَّه يعلم أنَّ سعدًا لا يحب أنْ تُعرَفَ بعض مناقبه.

والحاصل أنَّ كناية المتكلم في هذا ونحوه كنايةٌ صالحةٌ أيًّا كان غرضه منها، ويمكن – مع ما قدمتُه من النظر العقلي– أن يُستأنس بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم– على جواز وقوع الكناية بـ (كذا وكذا) ابتداءً من المتكلم، وذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "... والمرأة إذا استعطرت فمرّت بالمجلس فهي كذا وكذا"(١).

المبحث الثامن– تَكرار أسماء الأفعال والأصوات:

من أسماء الأفعال التي استُعملتْ مكررةً: صه صه، ومه مه (٢)، وبَخ بَخ، وبَه بَه (٣).

ومعنى صه: اسكت، ومه: اكفف (٤)، والمختار عند تَكرارهما أنْ يُقال: صَهٍ صَهْ، ومَهٍ مَهْ بتنوين الأول وتسكين الثاني (٥)، ويجوز تنوينهما (٦).

(١) الحديث في سنن الترمذي ١٠٦/٥، رقم الحديث ٢٧٨٦.

(٢) انظر: "الكتاب" ٢٤٢/١.

(٣) انظر: "مجالس ثعلب" ٢٠٥/١، و"التذييل والتكميل" ٢٧٦/١٤.

(٤) انظر: "المقتضب" ٢٠٢/٣.

(٥) انظر: "غريب الحديث" ٦١٠/١.

(٦) انظر: "الصحاح" مادة (صه) ٢٢٣٩/٦ و(مهه) ٢٢٥٠/٦، و"الجليس الصالح" ٣٩٢.

و(بخ) كلمة تُقال عند تعظيم إنسان [١] أو عند مدح الشيء أو الرضا [٢] أو التعجب به [٣]، وهي مبنيةٌ على السكون؛ لأنَّها اسمُ فعلٍ في موضع فعل التعجب نحو: أعظِمْ به، كما أن (صه) اسم فعل في موقع اسكت [٤].

وأكثر ما تُستعمل مكررة [٥]، فتقول (بخ بخ)، والغرض من التَّكرار المبالغة [٦]، وذكر ابنُ يعيش أنَّ فيها أربعَ لغات: إحداها: بَخٍّ بَخٍّ، وهو مبني على السكون في الأصل؛ لكنَّ الكسرَ عارضٌ؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ فالخاء مضعّفة، أي: أنها خاءان، والثانية: بخٍّ بخٍّ بالتنوين، كأنَّ المرادَ التنكيرُ، والثالثة: بَخْ بَخْ، حذفوا إحدى الخاءين تخفيفًا، وسكّنوا الأخرى، ولا موجب لتحريكها حينئذٍ؛ لعدم التقاء الساكنين، والرابعة: بَخٍ بخٍ للتنكير [٧].

(وبَه بَه) في معنى (بخ بخ) [٨]، وهما لغتان عند ابن يعيش؛ لأنَّ الهاءَ لا تكون مبدلةً من الخاء [٩].

---

(١) انظر: "مجالس ثعلب" ٢٠٥/١.

(٢) انظر: "الصحاح" مادة (بخخ) ٤١٨/١.

(٣) انظر: "الجليس الصالح" ٣٩٢.

(٤) انظر: "الخزانة" ٤٢٥/٦.

(٥) انظر: "الجليس الصالح" ٣٩٢.

(٦) انظر: "الصحاح" مادة (بخخ) ٤١٨/١.

(٧) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٣/ ٩٣-٩٤.

(٨) انظر: "مجالس ثعلب" ٢٠٥/١، و"شرح المفصل لابن يعيش" ٩٤/٣.

(٩) انظر: "شرح المفصل لابن يعيش" ٣/ ٩٣- ٩٤.

ومن أسماء الأصوات: جئ جئ [١]، أو جأ جأ [٢]، وهو صوتٌ يدعون به الإبل للشـــرب، وقالوا للمعز عند دعائها: عاعا، وللضـــأن حاحا [٣]، ومن أسماء الأصوات -أيضًا-: قه قه، وهو حكايةُ صوتِ الضاحك [٤]، ونح نح، وهو حكايةُ قول المستأذِن [٥].

أثر هذا التَّكرار:

لـمَّا وقع التَّكرارُ في أسماء الأفعال والأصوات صحَّ أنْ يُؤتى منها بالمصدر، نحو: البخبخة والصهصهة [٦].

واشتُقَّ الفعل منها فقيل: صهصتُ [٧] أي؛ قلت له: صه صه[٨]، وكذلك: مهمهتُ[٩] وبخبختُ[١٠]، وقد مَرَّ قولُ أعشى همدان:

بَيْنَ الأشَجِّ وبَيْنَ قَيْسٍ باذِخٌ::: بَخْ بَخْ لِوالدِهِ ولِلمولودِ[١١]

فقال له الحجاج: والله لا تبخبخ بعدها، ثم قتله [١٢]، فأراد بـــــ(تبخبخ) قوله: بخ بخ.

---

(١) انظر: "العين" مادة (جأجأ) ١٩٨/٦.

(٢) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٤١٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: "العين" مادة (قه) ٣٤١/٣، و"فقه اللغة" ١٤٨.

(٥) انظر: "فقه اللغة" ١٤٨.

(٦) انظر: "فقه اللغة" ١٤٨.

(٧) انظر: "العين" مادة (صه) ٣٤٥/٣.

(٨) انظر: "فقه اللغة" ١٤٨.

(٩) انظر: "العين" مادة (مه) ٣٥٨/٣.

(١٠) انظر: "الصحاح" مادة (بخخ) ٤١٨/١.

(١١) تقدم تخريجه في المبحث السادس.

(١٢) انظر: "أسماء المغتالين" ٢٦٦/٢.

وجاءت المصادرُ في الأصوات – أيضًا– فقالوا: الحيحاء، والعيعاء[١]، والجأجأة[٢]، والقهقهة[٣]، والنحنحة، والتنحنح[٤].

وأتوا بالفعل فقالوا: حاحيتُ، وعاعيتُ[٥]، وجأجاتُ بإبلي[٦]، وقهقهَ الرجل[٧]، وتنحنحَ[٨].

والتَّكرار –أيضًا– يفيد زيادةً في الفعل، وفي العين: قهقهَ الضاحك إذا مَدَّ ورجع، فإذا خَفَّ قيل: قه الضاحك[٩]، والله – تعالى– أعلم.

الخاتمة

خرج البحث بهذه النتائج:

١– من أغراض التَّكرار التوكيد، والتعريض، ودفع التوهم، والتأسيس، والاستغراق، والترتيب، والإخبار بكثرة وقوع الفعل متصلاً من غير انقطاع، وغير ذلك مما ذكره البحث.

٢– للتَّكرار آثار، منها: أنه يُسوّغ به ما لا يسوّغه الإفراد، فالتَّكرار أجاز إضافة (أيّ) إلى المعرفة في نحو: (أبي وأيك الكاذب)، ولولا التَّكرار لم يجز استعمال (كيت) و(ذيت)، فإنهما لم يستعملا إلا مكررين، ومنها: أنه يغني

(١) انظر: "الكتاب" ٣٩٣/٤، و"أمالي ابن الشجري" ٤١٧/١.
(٢) انظر: "العين" مادة (جأجأ) ١٩٨/٦.
(٣) انظر: "العين" مادة (قه) ٣٤١/٣، و"فقه اللغة" ١٤٨.
(٤) انظر: "فقه اللغة" ١٤٨.
(٥) انظر: "الكتاب" ٣٩٣/٤، و"أمالي ابن الشجري" ٤١٧/١.
(٦) انظر: "العين" مادة (جأجأ) ١٩٨/٦، و"أمالي ابن الشجري" ٤١٧/١.
(٧) انظر: "العين" مادة (قه) ٣٤١/٣، و"فقه اللغة" ١٤٨.
(٨) انظر: "أمالي ابن الشجري" ٤١٧/١.
(٩) انظر: مادة (قه) ٣٤١/٣، و"فقه اللغة" ١٤٨.

عن الضمير الرابطِ جملةَ الخبر بالمبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١-٢]، ومنها: أنَّه يُوجب إضمار العامل في نحو: "سعدٌ سيرًا سيرًا"، والتَّكرار هنا أغنى عن الخبر، وناب عنه، ويجوز -أيضًا- إظهار العامل عند عدم التَّكرار، ومنها: أنَّه لا يمنع ما فيه (أل) من أنْ يُعرب حالاً كما في قولك: "ادخلوا الأول فالأول"، ومنها: أنَّه يُجيز البناء في نحو: "وقع الشيء بينَ بينَ"، وقد كان معربًا عند عدم التَّكرار في نحو: جلستُ بين سعدٍ وعليّ، ومن الآثار -أيضًا-: المجيء بالمصدر والفعل في نحو: صهصتُ بسعدٍ صهصهةً إذا قلت له: صه صه.

٤- من صور التَّكرار ما يكون بغير عطف، نحو: زيد سيرًا سيرًا، وصه صه، ومنه ما لا يكون إلا بالعطف، نحو: المال بين سعد وبين بكر، ومنه ما يجوز فيه الوجهان، نحو: كيت وكيت وذيت وذيت.

٥- ليس كل أنواع التَّكرار مستحسنة، فنحو: "سعيد مررتُ بسعيد" قبيح.

٦- للعلماء كلام في القياس في بعض مسائل التَّكرار، فاختلفوا في قياس نحو: "أبي وأبيك الكاذب"، وخلَصَ البحث إلى أنَّه مقيسٌ، وصرَّح بعضُ العلماء بأنَّ التركيب في (بين بين) وبابه غيرُ مقيس، والأصل فيه الإضافة.

٧- بعض كلام العلماء في التَّكرار مختلفٌ في فهمه، من ذلك أنَّ المراديَّ والأشموني فَهِما أنَّ ابنَ مالكٍ يُجيز إظهار العامل في نحو: "رأسك رأسك"، وقالا: إنَّ كلامه في الكافية مُشعرٌ بذلك، لكنَّ البحث نظر في كلام ابنِ

مالك في الكافية ومؤلفاتِه الأخر وفهم منها أنَّه لا يُجيز الإظهارَ في هذا الموضع.

٨- اختلف العلماء في تفسيرهم لمعنى التَّكرار في بعض الشواهد، وذلك كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [الفجر: ٢١]، فحمله بعضهم على التوكيد، وحمله آخرون على أنَّ المراد "دكًّا بعد دك".

٩- ظهر للبحث أنَّ فاضلًا السامرائي خلط بين المنصوب في باب التحذير والإغراء، وبين المفعول به في غيره، فأجاز إظهار العامل عند تَكرار الاسم المنصوب في باب التحذير والإغراء باعتباراتٍ ذكرها، وجاء بشواهد؛ لكن ردَّ البحثُ كلامه، ولم يظهر للبحث أنَّ شواهدَه تدخل في باب التحذير والإغراء.

١٠- بعض أنواع التَّكرار مختلفٌ في منعه، نحو: المال بين سعدٍ وبين بكر، وبدا لهذا البحث أنَّ الحريريَّ أولُ مَنْ منعَ هذا التَّكرار، ومَن منعه بعده متابعون له؛ لكنَّهم ارتكبوا ما منعوه في مؤلفاتهم، وخلَصَ البحث إلى تجويز هذه الصورة، وذكرَ ما قيل من أدلة الجواز، وزاد عليها بالاستئناس باستعمال النحاة لهذه الصورة، فقد شاعتْ في كلامهم شيوعًا مستفيضًا جدًّا على مر الأزمنة والقرون.

وبعض أنواع التَّكرار مختلفٌ في وجوبه، نحو: "لسعدٍ كذا وكذا درهمًا"، فهذا التَّكرار جائزٌ عند بعض النحاة، وواجبٌ عند آخرين، فذهبوا إلى أنَّه لا يجوز إفراد (كذا) المكنيّ بها عن عدد.

١١- ذكر ابنُ مالكٍ في شـــرح التســـهيل أنَّ مركب الأحوال أكثرُ من مركب الظروف؛ لكنَّه في شـرح الكافية الشـافية ذكر العكس، وظهر للبحث أنَّ ما قاله في شـرح الكافية هو الرأي الذي اسـتقرَّ عليه؛ لأنَّه شـرحَ الكافية بعد شرحِه التسهيلَ، فالظاهر أنَّ ما قاله في شرح الكافية هو رأيه الأخير.

١٢- اختلف النحاة في اســـتعمال (كيت وكيت) و(ذيت وذيت)، فبعضـــهم خصَّ الأول بالكناية عن الأفعال، والثاني بالكناية عن الأقوال، وبعضـهم لم يُفرّق، وذهب البحث إلى أنَّ الأليق باللغة التفريق؛ لكن لا يُلحَّن مَنْ لا يُفرّق، فغاية ما فعله أنَّه ارتكب ما هو خلاف الأولى.

١٣- بعضُ التَّكرار يُخرِج الكلام عن أصـــل بابه، نحو التَّكرار في: "أما بمكان كذا وكذا وجذ" فهذا ليس معناه أنَّ المكان له صـــفتان، فالتَّكرار هنا كان بالعطف؛ لكنَّه خرج عمَّا عليه أصل العطف.

١٤- بدا للبحث جواز أنْ يكني المتكلم ابتداءً في غير العدد بـــــ(كذا وكذا)، فيقول: "قلتُ لسـعدٍ كذا وكذا"، خلافًا لابن هشـام، وناقش البحثُ كلامَ ابنِ هشامٍ ببعض الأدلة من النظر والسماع، والله أعلم بالصواب.

ويوصي البحث بدراسة التَّكرار في الأفعال، والنظر في نحو: "جاء جاء ســـعد"، فهل (ســـعد) فاعل الفعل الأول أم الثاني؟ وهل يصـــح خلو أحد الفعلين من الفاعل؟ وما فائدة التَّكرار في نحو: أكرمتُ زيدًا وأكرمت عليًّا؟ وغير ذلك مما يُتوقع أن يعرض للباحث في نحو هذه الدراسـة، والله - تعالى- أعلم.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، ت: رجب بن عثمان بن محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
- أسرار العربية، الأنباري، (ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
- أسماء المغتالين من الأشراف وأسماء من قُتِل من الشعراء، محمد بن حبيب، ت: عبدالسلام هارون، (ط١، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٢م).
- الأصول في النحو، ابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة).
- إعراب القرآن، النحاس، ت: زهير زاهد، (ط٢، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، (مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م).
- الأغاني، الأصفهاني، ت: إحسان عباس وآخرين، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)، (ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ط٣، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).
- الاقتضاب، البطليوسي، ت: مصطفى السقا وآخر، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).

- الألفية، ابن مالك، ت: سليمان العيوني، (الرياض: مكتبة دار المنهاج).
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ت: فخر قدارة، (الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ت: الطناحي،(ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م).
- أمالي المرزوقي، المرزوقي، ت: يحيى الجبوري، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م).
- الانتصاف من الكشاف، ابن المنير، وهو في حواشي كشاف الزمخشري الذي تقدم توثيقه.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ت: إبراهيم عبدالله، (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م).
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، ت: صدقي العطار وآخرين، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).
- بدائع الفوائد، ابن القيم، ت: علي العمران، (ط٥، الرياض: دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م).
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ت: علي البجاوي. (ط١، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه).
- تحصيل عين الذهب، الأعلم، ت: زهير سلطان، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

- التخمير، الخوارزمي، ت: عبدالرحمن العثيمين، (ط١، بيروت: دار الغرب ١٩٩٠م).

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، ت: حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم- الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ- ١٤٣٤هـ، ١٩٩٧م- ٢٠١٣م).

- التسهيل، ابن مالك، ت: محمد بركات، (دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

- تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج، ت: أحمد الدقاق، (دار الثقافة العربية).

- التفسير البسيط، الواحدي، ت: جماعة، (ط١، المدينة: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ).

- تفسير السمعاني، السمعاني، ت: ياسر بن إبراهيم وآخر، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

- تَكرار (بين) بين الاسمين الظاهرين، مقال لضياء الدين أبو الحب، (مجلة الرسالة، العدد ٥٧٤، ٣ يوليو ١٩٤٤م، الصفحات: ٣٦- ٣٧).

- تَكرار (بين) مع الضمير والظاهر، عبدالرحمن الخضيري، (الرياض: مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٩، ٢٠٠٥م، الصفحات: ٣٠٨- ٣٥٥).

- تكرار الأدوات النحوية وأثره على الوظيفة والمعنى، سميرة عمور، (المجلة العربية مداد، المجلد الرابع، العدد ٨، يناير ٢٠٢٠م، الصفحات: ١١٧-١٣٧).

- تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ).

- تهذيب اللغة، الأزهري، ت: محمد مرعب، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ت: عبد الرحمن بن علي بن سليمان. (ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، الجريري، ت: عبدالكريم الجندي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: جابر السريّع، (المدينة:الجامعة الإسلامية، ١٤٣٩هـ- ١٤٤٠هـ).

- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وآخر، (ط٢، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

- الحواشي على درة الغواص، ابن بري، ت: عبدالحفيظ قرني، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

- خزانة الأدب، البغدادي، ت: عبدالسلام هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

- الخصائص، ابن جني، ت: محمد النجار، (دار الكتب المصرية).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين، ت: أحمد الخراط، (دمشق: دار القلم).
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ت: عرفات مطرجي، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
- ديوان أعشى همدان وأخباره، ت: حسين أبو ياسين، (ط١، الرياض: دار العلوم، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
- ديوان الحطيئة، ت: مفيد قميحة، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
- ديوان العباس بن مرداس، ت: يحيى الجبوري، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م).
- ديوان أمية بن أبي الصلت، ت: عبدالحفيظ السطلي، (دمشق).
- ديوان عبيد بن الأبرص، ت: حسين نصار، (ط١، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م).
- ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد المعيبد، (بغداد: شركة دار الجمهورية، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م).
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت: حسن هنداوي.
- سنن الترمذي، الترمذي، ت: أحمد بن محمد بن شاكر ومحمد بن فؤاد، (ط٢، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥هـ).
- شذور الذهب، ابن هشام، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي).

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد عيون السود، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ت: محمد محيي الدين، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م).
- شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبدالرحمن السيد وآخر، (ط١، هجر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
- شرح الرضي على الكافية، الرضي، ت: يوسف عمر، (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م).
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: عبدالمنعم هريدي، (ط١، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
- شرح الكتاب، الرماني، ت: شريف النجار، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م).
- شرح المفصل، ابن يعيش، ت: إميل يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، ت: غريد الشيخ، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ت: عبدالغني الدقر، (سوريا: الشركة المتحدة).

- شرح قطر الندى، ابن هشام، ت محمد محيي الدين، (ط١١، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م).

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ت: أحمد مهدلي وآخر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

- الصحاح، الجوهري، ت: أحمد عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

- صحيح البخاري، البخاري، ت: جماعة، (المطبعة الأميرية الكبرى، ١٣١١هـ ثم صورها محمد الناصر وطبعها الطبعة الأولى، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

- صحيح سنن أبي داود، الألباني، (ط١، الكويت: مؤسسة غراس، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

- صحيح مسلم، مسلم، ت: محمد بن فؤاد، (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م).

- علل النحو، ابن الوراق، ت: محمود الدرويش، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

- العين، الخليل، ت: مهدي المخزومي وآخر، (دار الهلال).

- غريب الحديث، الخطابي، ت: عبدالكريم الغرباوي، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

- فتوح الغيب، الطيبي، ت: جماعة، (ط١، دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ت: عبدالرزاق المهدي، (ط١، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

- فوح الشذا بمسألة كذا، ابن هشام، ت: زكرياء توناني، (الجزائر: مجلة اللغة العربية وآدابها بجامعة البليدة، المجلد السادس، العدد الثاني، ربيع الثاني ١٤٤٠هـ- ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م، الصفحات: ٦٤٥-٦٨٢).

- قطر الندى، ابن هشام، ت: محمد محيي الدين، (ط١، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ت: صالح الشاعر، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م).

- الكامل، المبرد، ت: محمد أبو الفضل، (ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

- الكتاب، سيبويه، (ط١، بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٦هـ).

- الكتاب، سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، (ط٣، القاهرة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

- الكشاف، الزمخشري، ت: مصطفى بن حسين، (ط٣، القاهرة: دار الريان، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، ومعه في هامشه بعض الكتب، والذي رجع إليه البحث منها: "الانتصاف من الكشاف" لابن المنير الإسكندري.

- اللامات، الزجاجي، ت: مازن المبارك، (ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

- اللباب، العكبري، ت: عبدالإله النبهان. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

- لسان العرب، ابن منظور، ت: اليازجي وآخرين، (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ت: أحمد عطار، (ط٢، مكة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

- مجالس ثعلب، ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، (ط٢، مصر: دار المعارف).

- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي، ت: حامد الضامن، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ت: محمد بركات، (ط١، جامعة أم القرى، دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ- ١٤٠٥هـ).

- المسائل الشيرازيات، الفارسي، ت: حسن هنداوي، (ط١، الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

- مسند أبي داود، أبو داود الطيالسي، ت: محمد التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ت: عبدالجليل شلبي، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

- معاني القرآن، الأخفش، ت: هدى قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).
- معاني القرآن، الفراء، ت: أحمد النجاتي ومحمد النجار. (ط١، مصر: دار المصرية).
- معاني القرآن، النحاس ت: محمد الصابوني، (ط١، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ).
- معاني النحو، فاضل السامرائي، (ط١، الأردن: دار الفكر، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: الخطيب، (ط١، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ت: علي بو ملحم، (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).
- المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، ت: محيي الدين ميستو وآخرين، (ط١، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).
- المقاصد الشافية، الشاطبي، ت: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، (ط١، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).
- المقتضب، المبرد، ت: محمد عضيمة، (القاهرة: وزراة الأوقاف، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

- المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، ت: شعبان محمد، (مطبعة أم القرى).
- منهج السالك، أبو حيان، ت: علي فاخر وآخرين، (ط١، مصر: دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م).
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم، ت: رشيد بلحبيب، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي، ت: رسائل جامعية بإشراف الشاهد البوشيخي، (ط١، الشارقة: جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت: عبدالحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوقيفية).

References

- Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, Abū Ḥayyān, investigated by: Rajab ibn ‘Uthmān ibn Muḥammad, (1st edition, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1418AH-1998AD).
- Asrār al-‘Arabīyah, al-Anbārī, (1st edition, Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1420AH-1999AD).
- Asmā’ al-mughtālīn min al-ashrāf wa-asmā’ min qutil min al-shu‘arā’, Muḥammad ibn Ḥabīb, investigated by: ‘Abdussalām Hārūn, (1st edition, Miṣr : Maṭba‘at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, 1393AH-1972AD).
- Al-Uṣūl fī al-naḥw, Ibn al-Sarrāj, investigated by: ‘bdālḥsyn al-Fatlī, (Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah).
- I‘rāb al-Qur’ān, al-Naḥḥās, investigated by: Zuhayr Zāhid, (2ed edition, ‘Ālam al-Kutub, 1405AH-1985AD).
- I‘rāb thalāthīn Sūrat min al-Qur’ān al-Karīm, Ibn Khālawayh, (Maṭba‘at Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1360 AH-1941AD).
- Al-Aghānī, al-Aṣfahānī, investigated by: Iḥsān ‘Abbās ānd others (1st edition, Bayrūt : Dār Ṣādir, 1423h-2002AD), (2ed edition, 1426h-2005m, 3rd edition, 1429AH-2008AD).
- Al-Iqtiḍāb, al-Baṭalyawsī, investigated by: Muṣṭafá al-Saqqā ānd ānother, (al-Qāhirah : Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1996AD).
- Al-Alfīyah, Ibn Mālik, investigated by: Sulaymān al-‘Uyūnī, (al-Riyāḍ : Maktabat Dār al-Minhāj).
- Amālī Ibn al-Ḥājib, Ibn al-Ḥājib, investigated by: Fakhr Qadārah, (al-Urdun : Dār ‘Ammār, Bayrūt : Dār al-Jīl, 1409AH-1989AD).
- Amālī Ibn al-Shajarī, Ibn al-Shajarī, t : al-Ṭanāḥī, (1st edition, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1413AH-1991AD).
- Al-Marzūqī, al-Marzūqī, investigated by: Yaḥyá al-Jubūrī, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1995AD).
- Alāntṣāf min al-Kashshāf, Ibn al-munīr.

- Al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn al-Ḥājib, investigated by: Ibrāhīm Allāh, (1st edition, Dimashq: Dār Sa‘d al-Dīn, 1425AH-2005AD).
- Al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr, Abū Ḥayyān, investigated by: Ṣidqī al-‘Aṭṭār ānd others, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1420AH).
- Badā’i‘ al-Fawā’id, Ibn al-Qayyim, investigated by: ‘Alī al-‘umrān, (5th edition , al-Riyāḍ : Dār ‘aṭā’āt al-‘Ilm, Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm, 1440AH-2019AD).
- Al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān, al-‘Ukbarī, investigated by: ‘Alī al-Bajāwī. (1st edition, ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī).
- Taḥṣīl ‘Ayn al-dhahab, al-A‘lam, investigated by: Zuhayr Sulṭān, (2ed edition, Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1415AH-1994AD).
- Altkhmyr, al-Khuwārizmī, investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān al-‘Uthaymīn, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Gharb 1990AD).
- Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl, Abū Ḥayyān, investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Dimashq : Dār alqlm-al-Riyāḍ : Dār Kunūz Ishbīliyā, 1418-1434AH, 1997-2013AD).
- Al-Tas′hīl, Ibn Mālik, investigated by: Muḥammad Barakāt, (Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1387AH-1967AD).
- Tafsīr Asmā’ Allāh al-ḥusná, al-Zajjāj, investigated by: Aḥmad al-Daqqāq, (Dār al-Thaqāfah al-‘Arabīyah).
- Al-Tafsīr al-basīṭ, al-Wāḥidī, investigated by: more thān one person, (1st edition, al-Madīnah : al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1430AH).
- Tafsīr al-Sam‘ānī, al-Sam‘ānī, investigated by: Yāsir ibn Ibrāhīm wa-ākhir, (1st edition, al-Riyāḍ : Dār al-waṭan, 1418AH-1997AM).
- Takrār (bayna) bayna alāsmyn alẓāhryn, ān ārticle by Ḍiyā’ al-Dīn Abū al-ḥubb, (Al-Risālah māgāzine, issue 574, 3 jūly 1944AM, pāges : 36-37).

- Takrār (bayna) ma‘a al-ḍamīr wa-al-ẓāhir, ‘Abd-al-Raḥmān al-Khuḍayrī, (al-Riyāḍ : journal of ‘Ulūm al-‘Arabīyah bi-Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, issue 49, 2005AD, pāges : 308-355).

- Takrār al-adawāt al-naḥwīyah wa-atharuhu ‘alá al-waẓīfah wa-al-ma‘ná, Samīrah ‘Ammūr, (al-‘Arabīyah Midād māgāzine, volume 4, issue 8, jānuāry 2020AD, pāges: 117-137).

- Tamhīd al-qawā‘id, Nāẓir al-Jaysh, investigated by: ‘Alī Fākhir ānd others, (1st edition, al-Qāhirah : Dār al-Salām, 1428AH).

- Tahdhīb al-lughah, al-Azharī, investigated by: Muḥammad Mur‘ib, (1st edition, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 2001AD).

- Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, al-Murādī, investigated by: ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī ibn Sulaymān. (1st edition, Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1428AH-2008AD).

- Al-Jalīs al-Ṣāliḥ al-Kāfī wāl’nys al-nāṣiḥ al-Shāfī, al-Jarīrī, investigated by: ‘Abd-al-Karīm al-Jundī, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1426AH-2005AD).

- Ḥāshytān min ḥawāshī Ibn Hishām ‘alá Alfīyat Ibn Mālik, Ibn Hishām, investigated by: Jābir alsryy‘, (al-Madīnah : al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1439-1440AH).

- al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah, al-Fārisī, investigated by: Badr al-Dīn Qahwajī ānd ānother, (2ed edition, Dimashq, Bayrūt : Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, 1413AH-1993AD).

- al-Ḥawāshī ‘alá Durrat al-ghawwāṣ, Ibn Birrī, investigated by: ‘bdālḥfyẓ Quranī, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Jīl, 1417AH-1996AD).

- Khizānat al-adab, al-Baghdādī, investigated by: ‘Abdussalām Hārūn, (4th edition, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1418AH-1997AD).

- Al-Khaṣā'iṣ, Ibn Jinnī, investigated by: Muḥammad al-Najjār, (Dār al-Kutub al-Miṣrīyah).
- Al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-Kitāb al-maknūn, al-Samīn, investigated by: Aḥmad al-Kharrāṭ, (Dimashq : Dār al-Qalam).
- Durrat al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ, al-Ḥarīrī, investigated by: 'Arafāt mṭrjy, (1st edition, Bayrūt : Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, 1418AH-1998AD).
- Dīwān A'shá Hamadān wa-akhbāruh, investigated by: Ḥusayn Abū Yāsīn, (1st edition, al-Riyāḍ : Dār al-'Ulūm, 1403AH-1983AD).
- Dīwān al-Ḥuṭay'ah, investigated by: Mufīd Qumayḥah, (1st edition, Bayrūt : Dār al-'Ilmīyah, 1413AH-1993AD).
- Dīwān al-'Abbās ibn Mirdās, investigated by: Yaḥyá al-Jubūrī, (1st edition, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1412AH-1991AD).
- Dīwān Umayyah ibn Abī al-Ṣalt, investigated by: 'bdālḥfyẓ alsṭly, (Dimashq).
- Dīwān 'Ubayd ibn al-Abraṣ, investigated by: Ḥusayn Naṣṣār, (1st edition, Miṣr : Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, 1377AH-1957AD).
- Dīwān 'Adī ibn Zayd al-'Abbādī, investigated by: Muḥammad al-Mu'aybid, (Baghdād : Sharikat Dār al-Jumhūrīyah, 1385AH-1965AD).
- Sirr ṣinā'at al-i'rāb, Ibn Jinnī, investigated by: Ḥasan Hindāwī.
- Sunan al-Tirmidhī, al-Tirmidhī, investigated by: Aḥmad ibn Muḥammad ibn Shākir ānd Muḥammad ibn Fu'ād, (2ed edition, Miṣr : Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, 1395AH-1975AD).
- Shudhūr al-dhahab, Ibn Hishām, (Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī).

- Sharḥ Ibn al-Nāẓim, Ibn al-Nāẓim, investigated by: Muḥammad ‘Uyūn al-Sūd, (1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1420AH-2000AD).
- Sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik, al-Ushmūnī, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1375AH-1955AD).
- Sharḥ al-Tas′hīl, Ibn Mālik, investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān al-Sayyid ānd another, (1st edition, Hajar, 1410AH-1990AD).
- Sharḥ al-Raḍī ‘alá al-Kāfiyah, al-Raḍī, investigated by: Yūsuf ‘Umar, (2ed edition, Banghāzī : Manshūrāt Jāmi‘at qāz Yūnus, 1996AD).
- Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, Ibn Mālik, investigated by: ‘bdālmn‘m Harīdī, (1st edition, Makkah : Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmi‘at Umm al-Qurá, 1402AH-1982AD).
- Sharḥ al-Kitāb, al-Rummānī, investigated by: Sharīf al-Najjār, (1st edition, al-Qāhirah : Dār al-Salām, 1442AH-2021AD).
- Sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn Ya‘īsh, t : Imīl Ya‘qūb. (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1422AH-2001AD).
- Sharḥ Jamal al-Zajjājī, Ibn ‘Uṣfūr, investigated by: ṣāḥib Abū Janāḥ.
- Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah, al-Marzūqī, investigated by: Gharīd al-Shaykh, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1424AH-2003AD).
- Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab, Ibn Hishām, investigated by: ‘Abd al-Daqr, (Sūriyā : al-Sharikah al-Muttaḥidah).
- Sharḥ Qaṭar al-nadá, Ibn Hishām, t Muḥammad Muḥyī al-Dīn, (11th edition, Miṣr : al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá, 1383AH-1963AD).

- Sharḥ Kitāb Sībawayh, al-Sīrāfī, investigated by: Aḥmad Mahdalī ānd another. (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2008AD).
- Al-Ṣiḥāḥ, al-Jawharī, investigated by: Aḥmad 'Aṭṭār, (4th edition , Bayrūt : Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1407AH-1987AD).
- Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-Bukhārī, investigated by: more thān one person, (al-Maṭba'ah al-Amīrīyah al-Kubrá, 1311h, Bayrūt : Dār Ṭawq al-najāh, 1422AH).
- Ṣaḥīḥ Sunan Abī Dāwūd, al-Albānī, (1st edition, al-Kuwayt : Mu'assasat Ghirās, 1423AH-2002AD).
- Ṣaḥīḥ Muslim, Muslim, investigated by: Muḥammad ibn Fu'ād, (al-Qāhirah : Maṭba'at 'Īsá al-Ḥalabī, 1374AH-1955AD).
- 'Ilal al-naḥw, Ibn al-Warrāq, investigated by: Maḥmūd al-Darwīsh, (1st edition, al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd, 1420AH-1999AD).
- Al-'Ayn, al-Khalīl, investigated by: Mahdī al-Makhzūmī wa-ākhir, (Dār al-Hilāl).
- Gharīb al-ḥadīth, al-Khaṭṭābī, investigated by: 'Abd-al-Karīm al-Gharbāwī, (Dimashq : Dār al-Fikr, 1402AH-1982AD).
- Fattūḥ al-ghayb, al-Ṭībī, investigated by: more thān one person, (1st edition, Dubayy : Jā'izat Dubayy al-Dawlīyah lil-Qur'ān al-Karīm, 1434AH-2013AD).
- Fiqh al-lughah wa-sirr al-'Arabīyah, al-Tha'ālibī, investigated by: 'Abd-al-Razzāq al-Mahdī, (1st edition, Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1422AH-2002AD).
- Fawḥ al-Shadhā bi-mas'alat sic, Ibn Hishām, investigated by: Zakarīyā' twnāny, (al-Jazā'ir : journal of al-lughah al-'Arabīyah wa-ādābihā bi-Jāmi'at al-Bulaydah, volume 6, issue 2, Rabī' al-Thānī 1440AH-30 Dīsimbir 2018AD, pāges: 645-682).

- Qaṭar al-nadá, Ibn Hishām, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, (1st edition, Dār al-Ṣumay‘ī, 1420AH-1999AD).
- Al-Kāfiyah fī ‘ilm al-naḥw, Ibn al-Ḥājib, investigated by: Ṣāliḥ al-shā‘ir, (1st edition, al-Qāhirah : Maktabat al-Ādāb, 2010AD).
- Al-Kāmil, al-Mibrad, investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl, (3rd edition, al-Qāhirah : Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1417AH-1997AM).
- al-Kitāb, Sībawayh, (1st edition, Būlāq : al-Maṭba‘ah al-Kubrá al-Amīrīyah, 1316AH).
- Al-Kitāb, Sībawayh, investigated by: ‘Abdussalām Hārūn, (3rd edition, al-Qāhirah : 1408AH-1988AD).
- Al-Kashshāf, al-Zamakhsharī, investigated by: Muṣṭafá ibn Ḥusayn, (3rd edition, al-Qāhirah : Dār al-Rayyān, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1407AH-1987AD).
- Allāmāt, al-Zajjājī, investigated by: Māzin al-Mubārak, (2ed edition, Dimashq : Dār al-Fikr, 1405AH-1985AD).
- Al-Lubāb, al-‘Ukbarī, investigated by: ‘bdāl’lh al-Nabhān. (1st edition, Dimashq : Dār al-Fikr, 1416AH-1995AD).
- Lisān al-‘Arab, Ibn manẓūr, investigated by: al-Yāzijī ānd others, (3rd edition, Bayrūt : Dār Ṣādir, 1414AH).
- Laysa fī kalām al-‘Arab, Ibn Khālawayh, investigated by: Aḥmad ‘Aṭṭār, (2ed edition, Makkah, 1399AH-1979AD).
- Majālis Tha‘lab, Tha‘lab, investigated by: ‘Abdussalām Hārūn, (2ed edition, Miṣr : Dār al-Ma‘ārif).
- Al-Madkhal ilá Taqwīm al-lisān, Ibn Hishām al-Lakhmī, investigated by: Ḥāmid al-Ḍāmin, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah, 1424AH-2003AD).
- Al-Musā‘id ‘alá Tas′hīl al-Fawā’id, Ibn ‘Aqīl, investigated by: Muḥammad Barakāt, (1st edition, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Dimashq : Dār al-Fikr, Jiddah : Dār al-madanī, 1400-1405AH).

- Al-Masā'il al-Shīrāzīyāt, al-Fārisī, investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st edition, al-Riyāḍ, Kunūz Ishbīliyā, 1424AH-2004AD).
- Musnad Abī Dāwūd, Abū Dāwūd al-Ṭayālisī, investigated by: Muḥammad al-Turkī, (1st edition, Miṣr : Dār Hajar, 1419AH-1999AD).
- Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh, al-Zajjāj, , investigated by: 'Abd-al-Jalīl Shalabī, (1st edition, Bayrūt : 'Ālam al-Kutub, 1408AH-1988AD).
- Ma'ānī al-Qur'ān, al-Akhfash, investigated by: Hudá Qurrā'ah, (1st edition, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1411AH-1990AD).
- Ma'ānī al-Qur'ān, al-Farrā', investigated by: Aḥmad alnjāty ānd Muḥammad al-Najjār. (1st edition, Miṣr : Dār al-Miṣrīyah).
- Ma'ānī al-Qur'ān, al-Naḥḥās investigated by: Muḥammad al-Ṣābūnī, (1st edition, Makkah : Jāmi'at Umm al-Qurá, 1409AH).
- Ma'ānī al-naḥw, Fāḍil al-Sāmarrā'ī, (1st edition, al-Urdun : Dār al-Fikr, 1420AH-2000AD).
- Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'ārīb, Ibn Hishām, investigated by: al-Khaṭīb, (1st edition, al-Kuwayt, 1421AH-2000AD).
- Al-Mufaṣṣal fī ṣan'at al-i'rāb, al-Zamakhsharī, investigated by: 'Alī Bū Mulḥim, (1st edition, Bayrūt : Maktabat al-Hilāl, 1993AD).
- Almufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim, Abū al-'Abbās al-Qurṭubī, investigated by: Muḥyī al-Dīn mystw ānd others, (1st edition, Dimashq, Bayrūt : Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib, 1417AH-1996AD).
- Al-Maqāṣid al-shāfiyah, al-Shāṭibī, investigated by: 'Abd-al-Raḥmān al-'Uthaymīn ānd others, (1st edition, Makkah : Jāmi'at Umm al-Qurá, 1428AH-2007AD).

- Al-Muqtaḍab, al-Mibrad, investigated by: Muḥammad ‘Uḍaymah, (al-Qāhirah : Wizārat al-Awqāf, 1415AH-1994AD).
- Al-Muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-naḥw, al-Jazūlī, investigated by: Sha‘bān Muḥammad, (Maṭba‘at Umm al-Qurá).
- Manhaj al-sālik, Abū Ḥayyān, investigated by: ‘Alī Fākhir ānd others, (1st edition, Miṣr : Dār al-Ṭibā‘ah al-Muḥammadīyah, 1435AH-2013AD).
- Natā’ij al-Fikr fī al-naḥw, al-Suhaylī, (1st edition, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1412AH-1992AD).
- Al-Nukat fī tafsīr Kitāb Sībawayh ", al-A‘lam, investigated by: Rashīd Bilḥabīb, (1420AH-1999AD).
- al-Hidāyah ilá Bulūgh al-nihāyah, Makkī, investigated by: unīversīty theses supervised by: Al-Shāhid al-Būshaykhī, (1st edition, al-Shāriqah : Jāmi‘at al-Shāriqah, 1429AH-2008AD).
- Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, al-Suyūṭī, investigated by: ‘Abd-al-Ḥamīd Hindāwī, (Miṣr : al-Maktabah altwqyfyh).